١٣٨٤

الفوائد الضيائية

ملا الجامي

٤١٥

ف. ج	الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي، عبدالرحمن بن أحمد
– ٨٩٨هـ. كتب سنة ١٠٣٨هـ.
١٦٠ ق	مختلف المسطرة	٢١x١٥سم
نسخة حسنة، خطها تعليق ، طبع .
١٣٨٤
الأعلام ٤ : ٦٧، كشف الظنون ٢ :١٣٧٢
١– النحو، اللغة العربية أ– المؤلف ب – تاريخ
النسخ ج – شرح كافية ابن الحاجب .

[illegible]

ن جنس فالجوهر جمع جمع بمنزلة الآحاد في الجمع فاذا [illegible] ت فالمراد افراد الا كلب واذا قيل الكالب فالمراد جموع من الكلب ولذلك قيل جمع
لا يطلق على اقل من تسعة من افراده كما ان الجمع لا يطلق على اقل من ثلثة شرح الموشح قال الشافعي النحوي [illegible] صاحبه مكرم [illegible]
وبكى على خمسة معان يجمعها قول الشاعر تمنوا منك نحوا من ثلاثي من لم يعرف النحو فهي والنكس [illegible] بين الحمار والفرس
انحو دارك يا حبيبي لقينا نحو الف من رقيبي وجدناهم جياعا نحو كلبي
نوع مثل مقدار جانب

ان لفظ كل الافراد والتذكير وان معناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا
في نحو كل شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه وقول ابي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم كل امرء مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله
[illegible] ابن ابي وان طالت سلامته يوما على الة حدبا محمول الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقول السموأل اذا المرء لم
يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل ومثنى في قول الفرزدق في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى في قول الفرزدق
وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنى قوما هما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل
همزة زائدة وعكس صرفهما في على كل قلب منكر فيمن اضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا فحذفت لامه للضرورة وعكس اثبات
الم للضرورة فيمن قال لهما مثنيان خطاءان اذا قيل ان خطاءا فعل وفاعل والف تعاطى لام الفعل ووحد الضمير لان الم فيقتضيه
[illegible] باثنين ومعينين بل هما اكثر كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان حتى قيل في عليهما
بينهما وجملة هما اخوان خبر كل قوله قوما بدل من القنى لان قوما من سببهما اذ معناها تقاوم وهما قد حذفت الزوائد وهو على
بدل الاشتمال واما مفعول لاجله اي تعاطيا القنى لمقاومة كل آخر لمقاومة كل منهما الآخر او مفعول مطلق من باب تنبيع الخ
لان تعاطي القنى بدل على تقاومهما ومعنى البيت ان كل الرفقاء في السفر اذا استقر رفيقين رفيقان فهما كالاخوين لاجتماعهما
في السفر والصحبة وان تعاطى كل منهما مغالبة الآخر ونحوه ما ذكر في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون مغني اللبيب لابن هشام

[illegible] ان يطلع عليها الغير ذكر العلم عن غيره [illegible] على بصيرة ولا يكون [illegible]
[illegible] اي احوال التي يلحقها [illegible] الاطلاق اي بدون قيد الحيثية [illegible]
[illegible] موضوع لعلم الطب لانه يبحث عنه من حيث الاعراب [illegible] واذا عرفت مطلق
[illegible] النحو يبحث عنها من حيث الاعراب [illegible]
[illegible] المفتاح [illegible] النحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتادية اصل المعنى مطلقا بمقاييس [illegible]
[illegible] عن الخطاء في التركيب من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض [illegible]
[illegible] المفردة [illegible] والمضاف والمضاف اليه المتكلم [illegible] التركيب يخرج علم [illegible]
[illegible] وهو الآلة التي يحصل بها الفكر وغاية العصمة عن الخطاء في التركيب [illegible]
[illegible] شرف العلم [illegible] العلوم [illegible]

اللهم صل على محمد وعلى ال محمد [illegible]



الفوائد الضيائية

ملا الجامي

تاريخ مولانا

جامی که گذشت ...

يرفع الفاعل عشرة اشياء وقد جمعتها في قوله

الظرف واسم الفعل والصفة التي قد شبهت مع افعل التفضيل

والجار والمجرور امثلة مع اسم المصدر اسمي فاعل مفعول

وكذا المصدر وهما فذلك عشرة كالمعل فيهما ذو التفضيل



...سبيل البداية او على العطف شيخ زاده

من العاقلين . العفو عن العاقلين

الجمع المعرف باللام يجوز ان يراد به

البعض الى الثلث فقط شيخ زاده

اطنا

والفرق بين التفسير بال والتفسير بيعني

ان التفسير بال للبيان ...

والتفسير بيعني رفع السؤال وازالة ...

استحكت اعد صباح السعيد حيثم بوا ز ذات شهر ...

رجل علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله رمضان ...

من الشهور يكون بعد ما قبل قبله رمضان فيكون المعلق

بعد رمضان ...

بيان ...

ومن بعض ... ان من كان له ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في
سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه
الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من
اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها هضما لنفسه
بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى
يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض ما تأثيرها بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع
كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع لا يقع الا على

الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وهذا الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ
في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب واضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو
وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف
لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لاخراجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او
احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل تخرج عنه وضع الحرف
حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان
يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم

وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد والمعنى ما يقصد بشيء فهو

اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى

اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني

على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع

وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا باذاء المعنى

وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا باذاء المعنى فان قلت قد وضع

بعض الالفاظ باذاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى

قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت

قد وضع بعض الكلمات المفردة باذاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون

موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة

لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة باذائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين

بانه لم يوضع لفظ باذاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل باذاء مفهوم كلي افراده

الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان

هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او

مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك

مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة

لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع

للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد و

التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل

من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء

معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا

وكان الكلمة

وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة

الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال

من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته التقدم

الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان

وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركب مطلقا سواء كان

كلاميا او غير كلامي فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها

مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين

ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان

انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة

الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة

وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه

بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم

الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع

تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع

الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي

الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها

لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي

اما ان صحتها ان تدل على معنى كاين في نفسها اي نفس الكلمة والمراد

بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على
معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية
وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة
في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك
المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة

والاسم

والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فنعلم لكل واحد منها
معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا
المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في
ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد تنبيها
على تفاوت الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد
منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى
الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فهو لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وزيد قائم
او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل و ديز

احدیهما اسندت

مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم تهذا اللفظ
اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به
فح يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد المقصود لذاته وح يكون الاسناد
الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي
الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى الستة ثلاثة منها من جنس واحد اقسام
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم
وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا
اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا

الاسم

الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في
نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحقيقه
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الا
عتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه
واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه
ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه وهذا معنى ما قيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع
من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا
بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول
الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة

المتعقلة

المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتوقف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا او يلاحظ فى ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه او به واما تلك الاضافيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لابد فى كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الاضافيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على تطبيق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وسوا ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها ليفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد

انفسها

انفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشىء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير الاشتراك بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح فى ارادة المعين ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها ومن جمع خاصة وخاصة الشىء ما تختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصته كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اى لام التعريف وقال دخول حرف التعريف لكان شاملا

له

للميم في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من ام بر ام صيام في ام سفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة
الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا تدخل الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصول لا
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص
دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا
كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه
لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما
الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما
يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان تعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان
شاء الله تعالى تنويعه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا
تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور الاول
او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا فقط فان جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة بكون الشيء
مضافا بتقدير حرف الجر لا تذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال انه بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد
فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب و
مبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني
الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما
عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع
غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من
قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه
مشابها للمبني الاصل لما يجيء في بابه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة
بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق

الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه و
اما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد غير المصنف ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عن تعريف المشهور بعض الجمهور
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها لذلك مستغن عن النحو
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة
على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور وجعل ما عرفوه به
من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركات باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف
ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا
زيد مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في هذه الصور في زيد
يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا
او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي

يختلف

٩

يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي
وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد
ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او جمعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في
هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء او يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلا يلزم
ان يدخل احد الحكمين في الآخر لا في غيره فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة
الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد
العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به
فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد السببية خرج حركة غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وتبدله
التقدير ... الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة كانه اراد بهذا المعنى ...

قال ليس هذا من تمام الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
تضمن مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا
تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل
الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني فوضع بحيث تختلف به آخر
المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ
من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي
انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي
الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي
علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا
كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية

اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به
والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه
واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان
الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى
المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب نحو جاءني زيد
جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت
زيدا رايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير المنصرف كزيد
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة
رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة
الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم
الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم حكمه بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا

وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل معنى الاضافة فجعل الجر علامة لها

فان النصب فيه تابع للجر كما سيجي ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات

غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما ان

نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم

قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشي

المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة و

الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي وان لامه

اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف

الى الاسم الظاهر دون الكاف المظهر لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعرابها

الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا وليس لا مطلقا بل حال كونها

مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك

وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين

القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة

اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة

ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم في لها كسائر الاسماء

المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها

مضافة الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا

المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا

يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء

لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلته لكل اعراب اسما وانما اختاروا

هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود

صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة

الاعجاز كيد ودم فانه لم يشيع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب

المثنى وما يلحق به وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا

او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه

مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه

الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي

هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره

الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه

الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما

ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان

وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة

التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها

نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع

بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده

... جمع بالواو والنون وما الحق به وهو الوجمع ذو لا من لفظه وعشرون

... الى نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة

... جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة

... ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي

... ايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء

نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته بالحروف والجمع مع ملحقاته بالحروف

لانهما فرعان على الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع

قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلها للممدود وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في مثل غلامى

فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون فرعا الاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقى الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بها لبقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى في الاسم المعرب تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذى في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للاعراب بالحركة ونحو كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظى

وانما كان مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامى تقديرى في حالة الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المص انه تقديرى في الاحوال الثلث كما ذكرنا متوسط

غير مرضى مطلقا اى في الاحوال الثلثة يعنى كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذى في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى في حالتى الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف في نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب في نحو مسلمى انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في نحو جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

علل وص ف وتا نيث ومع رفعه
مستعلن فاعلن مستعلن فعلن

وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم موجب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
والجماع شرائطهما فيه اثرا سببي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من
تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان
تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه
الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول
في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة
من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا اخبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون
اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قيل جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني
ان ذكر العلل بضرورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة
اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب الى الصواب لان في عددها خلافا
فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل

١٣

المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال
لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان فيه فرعيتين
بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى بها اشتقاقه من المصدر فمنع منه
الاعراب المختص بالاسم هو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في الكلام فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا
وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لنوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير
ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا
الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر
وقافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت على

بيننا لارباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين ما يتجرع

مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم
الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد نسيم الصبا ان زرت
ارض مدينة فبلغ تحيات الى الروض والمسجد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه
يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب
ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا
مثال للجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم
مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان تكررتا
قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرارهما احدهما الجمع اي صيغة منتهى الجموع فانه
قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما الف التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت

فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان
صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون
المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض
الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما
وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم
انها مخرجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع
الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما
جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال
بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود
تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن ساير العلل
لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا

لا انهم لما وجدوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة لجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي
بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج ذلك المعدول
عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما انا وجدنا في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما جاء في ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر
وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والتسبب في منع صرف
ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العارضة التي
كانت في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا
ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او
بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي
عن آخر من وانما لم يذهبوا الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين

ان

ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء مؤنث افعل اذا كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت
اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جماع
او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما
وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا
يرد الجموع الشاذة كاقوس وانيب فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها
كانياب واقواس كيف ولو اعتبر جعلها من الاعلام انياب واقواس فلا شذوذ
في تلك الجمعية ولا قاعدة للاسم الخارج ليلزم من فقدها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا
عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة واراد بباب قطام ما كان على فعال علما للاعيان المؤنثة
غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانها مبنية وليس فيها الا الاسباب العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف
ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع

الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه
العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كان تلك
الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجري على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في ان ينبغي
سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره اي لا تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي
غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا
يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوع لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك
من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف بعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف بعدم مضرة الغلبة
اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي

فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني به
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية للغلبة لكنها بحسب اصل
الوضع اوصاف لم يلحظ استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة و
اخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخيال
ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي اي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له في سببيته
منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء
في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه فلا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة
الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب او تحرك الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذلك العجمة

لان لسان العجم ثقيل على العرب فتخيل فهذه يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين
وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع
صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه
اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعرفة اي التعريف لان سبب منع
الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمن العلم على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلها
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه
كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان
فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب وتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او
حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في
كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف وعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا
يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف
هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع
سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت
العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبار
فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر
تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان

ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسماعيل ح

اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل فما يذكر قبله فكان كنوح الجمع
وسكونه قايم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن
ومثل التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى وبهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في
بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن
قبول التغيير فخرج بتغيرها منقلبة عن تاء التانيث في الوقف او المراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما
اشترط كونها بغير تاء لانها لو كانت بها وكانت على زنة المفردات كموازنة فانها على
زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في قوة الجمعية فتزول الحاجة
اي افراج نحو [illegible] فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع
مدائن وهو لفظ اخر خلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم حال
سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيره مثل مساجد مثال لما بعد الفه
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة
وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وسكونها بلا تاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم

جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع
مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع
صرفه هو اعتبار الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلت علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة
وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تنقضت عن الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو
الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في
منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من
قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية [illegible]

هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازن له وقد قيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن يكون الجمعية لم يمنع الصرف قدر
حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعية
تحقيقا والاصل فى الاسماء الانصراف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع
والجر مثل قاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف اليا عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءتنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض و
مررت بقاض واما فى حالة النصب فاليا متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى
فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
متقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم
الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه

الجمعية

19

فيه نظر لان الاعراب لفظي ومنع الصرف معنوي
والجواب ان منع الصرف معنوي من حيث الحقيقة
ولفظي من حيث الحكم فاعتبر الحيثيتان شرح

الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب
تقول مررت بجوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة
فما وقع فيه اعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض التنوين عنها فسقط الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى علمين بشرط العلمية
ليامن من الزوال فيحصل له قوة تاثيرها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه
ما يضاده اعنى منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية فى حال العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن
ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون
لجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما
من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك

بعلبك بيان

احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم
صاحب هذه البلدة وجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او
اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان
مزيدتين لانهما من حروف الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي
التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع
الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما الالفي التانيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اعم منه لانه لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا المعنى الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما او لتمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران وان كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
بمعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى شبههما بالفي التانيث على
حاله ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه
وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى شبههما بالفي التانيث
على حاله ومن ثمه اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن هل انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه

لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة و
دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين فان مؤنثه ندمانة
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر علم
صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك
بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما بقم اسم
لصبغ معروف وهو العندم وشلم علم لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول لو جعل
علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او
يكون غير مختص يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف
زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا
اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي ومن اجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم

غير قابل للتاء قياسا مثالا للاربع وباعتبار
امتنع من الصرف مثالا للاسود والارقم قال لو قال
لم يرد السؤال

قبول التاء وانصرف يحمل لقبوله التاء لمجرد جعله للمنافاة القوية على الفعل والسبب

وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف
بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع التي التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية
اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو رايت زيدا ومررت بزيد
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب
منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي
السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه
الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاسباب
الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي
العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء فيها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد
شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما
لا مجموعهما فاذا نكر اي الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق
فيه من حيث هو سبب مما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث
هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد مما هي
ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقيل على قوله وهما متضادان ان ال

اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر
من صمت يصمت وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه اي علم ان اصمت بكسرتين
والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان
التي يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما
اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف
نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق
مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه
اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية

قوله فان العلم للخصوص دليل التضاد يعني ان العلمية كون موضوعا للذات مع اعتبار خصوصه وتعينه والوصفية كون اللفظ موضوعا للذات ما باعتبار المعنى كاحمر

يعني اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض

عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما
شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانه
قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد
التنكير في مثل احمر وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية ما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد هو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا
يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم ال
وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع
الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي
اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا او
لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح والآبان يقول ينكسر لان الكسر يطلق
على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في تلك الحالة منصرف

فان قلت فلم اختص اللام والاضافة دون غيرهما قلت لانهما يغيران المدلول بنقله عن العموم الى الخصوص فكذلك قوي امرهما ولانهما يقومان مقام التنوين ويعاقبانه والمتضادان ان يتساويان في القوة تحكي حال التنوين دليلا على كمال قوة الاسمية لكن تلك اللام والاضافة

قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حال تابعهما منزلة اجتماعهما في التحقيق عنه

او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الانصراف انما كان لمشابهة الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع
الالف واللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين
لامتناعه عن الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان
العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في
ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام
الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة
او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او
تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف تخص الرفع بما عدا الرفع المحلي
وسيجيء مثلا من احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي فمن المرفوع او
مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل

اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج
عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشابهه فى العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل
التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن
نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه
فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه
خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا
نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم
يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو
على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد
فى قام زيد هذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان

يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه ويدل على ذلك
اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك اى الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر جزى
ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان
هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان
الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا فى ضمن الامثلة وفى
المفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا
بالوضع اذ لم يعهد ان يطلق على ما وضع باذاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد
ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت
موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى او كان الفاعل مضمرا متصلا
بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما
ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم
الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما

والقرينة فلمنع عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
بشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المط وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد
في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن
لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة
كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة
وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او اتصل مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره اي غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره
اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا و
الفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل

قوله واذا اتصل به بناء افتعل للاتخاذ جعل اصل الفعل مثل اتصل في هذا المقام
بمعنى اخذ وجعل مصدر الفعل مفعولا لاخذ فيكون حاصل المعنى في قوله
واذا اتصل به ضمير مفعول اي اخذ الفاعل الوصلة ضمير مفعول ... الفعل

٤٥

سقى جدثا امسى برامة ثاويا من الدلو والجوزاء غاد ورائح

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي
حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا
عن من يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لانه يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها و
التقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر
نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز وذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اي حذفا
واجبا مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لدفع الابهام الناشئ من المحذوف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو قولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف

واعلم اذا حذف الشيء في محل فلا بد فيه من قرينتين القرينة المطلقة والقرينة المخصوصة
فمطلق القرينة في قوله وان احد من المشركين استجارك دخول حرف ان الشرط على
الاسم والقرينة المخصوصة على كون المحذوف فعل استجارك الفعل الثاني بعده



وجوبا وهو السببي ركن الاول المفسر بالسببي ركن الثاني وانما وجب حذفه
لان مفسره قايم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فان اى
الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم
في الكلام السؤال وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال زيد قائم ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط مكرم عمرا وبكر كريم شريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتو
سط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع
وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ثم لا يتصور تنازعهما
لان المتصل في الضمير المتصل الواقع بعدهما لكونه متصلا بالفعل وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع

ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية الاسم الظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو
القسم الثالث المقابل لهما ولهذا قال مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل
مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

قوله ويختار البصريون
انما تختار العلماء البصريون

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا
اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا استد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف تحرزا عن
الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان هما
ولا يلزم ح المحذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اظهاره بعد الظاهر
كما في صورة تاخر المنصوب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا او ورواية
المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط

وهو جائز لانه واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو
القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا لخالف
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لوحظت المفعول الثاني اسنادا الا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى
امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى كلم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بالتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه اعني الثاني لكل منهما وذلك لانه لو جعل مدخول لو المثبت شرطا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول

دفع الشارح قدس سره بتفسير قوله اي فاعل ذلك المفعول ما يرد على المصنف رح من ان ضمير قوله فاعله ان كان راجعا الى كل مفعول فيكون قوله هذا منافيا لقوله ولا يقع المفعول الثاني ولا الثالث اه تة

لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني

قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى

يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل

الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل

لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه اي فصل المبتدا حيث قال

ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف

فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعل الفعل

متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا او

تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل

استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها وهو

لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا

تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا

مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد

المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني

من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند

اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول

معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت

واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت والمفعول معه

لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال

والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به

في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه تعين اي المفعول به له اي

قوله ولا يقع المفعول الثاني اي لا يصح يظهر لا يقع معنى لا يصح

وجعل مصدر لا يقع فاعلا كلمة لا يصح او يجعل مفعولا لذلك

الكلمة بحسب اقتضاء ذلك الفعل مثلا هذا معنى المقتضية عند اهل الصرف

كذا قرره الهنا

لو قوعه

جواب سوال مقدر كانه قيل لفظ كل ههنا غير واقعة موقعها اذ هي للاحاطة الافراد والتعريف للماهية فقال ذكر كل لبيان الاطراد وحصول الجواب ان كل مفعول صدق عليه قيود التعريف صدق عليه انه مفعول ما لم يسم فاعله

قوله هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير عصر

قوله لتبسم فاعلم ارجاع الضمير الى المفعول مجاز لان النسبة بين المضاف والمضاف اليه ان كانت تامة فالاضافة حقيقية والا وان لم يكن النسبة تامة فالاضافة مجاز تقرير لش

قوله فلا يكون الا احدهما اذ كان المستثنى من المجموع فيكون الاستثناء استثناء منقطعا او يكون الاستثناء من احدهما فيلزم ان يكون الاستثناء استثناء الشيء عن نفسه ان كان وهو باطل والحق تفسير الشارح وهو لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فيكون الاستثناء استثناء متصلا والمستثنى منه محذوف

قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون فيها كلمة العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زال العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لا يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجواب ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء متوسط

اذا ما فيه لشرطه ومنصوب الجواب وكذلك مثلا شرطه مجرور ابدا بعض مضاف او لو او شرطه بان اول مفرده او لو مضاف اليه او لو اذا ذلك او لمن دون ومنصوب الجواب يعني جواب لما وجب جواب وحينئذ مفعول فيه

والمستثنى ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره الكلام لا تجامع العلمية سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا سببا او السبب الذي العلمية شرط فيه قوله الا العدل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلا يلزم تعدد الاستثناء في امر واحد

نحو وان تصوموا خير لكم لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم
فلابد منه وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم مبتداء
لنا ويليها اي سماعك وانذارك محرم افندي

لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا الحالة انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا
فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم
مقام الفاعل وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي
جميع ماسوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من
ان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند
الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد
عمرا ومنها المبتداء والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من
جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو
الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا
يتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي
ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج عن
هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا

واما في قولك اعطيت زيدا غلاما فلا يجوز اعطي غلام زيدا الان واحد منهما يصلح ان يكون ... فلو اقيم مقام الفاعل ...

قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم

فقرء الشارح قوله فالعدل بمصدر مبني للمفعول لان المصدر اذا
اطلق كانت للفاعل واذا كانت للفاعل كانت مغاير العوله خروجه
لان الخروج صفة الاسم والعدل بمعنى الفاعل صفة المتكلم ولهذا
فقرء ليوافق المبتداء الخبر والله اعلم منه انما فقرء بكون مخرجا ليوافق
قوله كونه معدولا لان الخروج فيكون هذه الالفاظ
التي الامر الدائر اي في الامر بينه ان يوجد المجموع من حيث المجموع وان يوجد احدهما
لا على التعيين الا احدهما لا على التعيين فيكون المستثنى
والمستثنى منه متغايرين منه
اي لا يوجد شيء هو شيء دايربينه بمجموع هذا الشيئين وجليه احدهما
الا احدهما وحاصله انه لا يوجد شيء من مجموعهما اي كليهما او معا الا احدهما منه

الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر وما
يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى أراغب أنت عن
آلهتي واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع
لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد
قايم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة
مبتداء وما بعدها فاعلها سادة مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة
خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء
واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء
او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين تخرج

القسم

القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم
ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شيء او ليسند اليه شيء ثم معنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل
في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء
عليه اذا لم يمنع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها
والذات مقدم على احوالها ومن ثمه اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم
على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها
ومن ثمه اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره
زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المؤخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم و
امتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا
والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه
لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن
تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل

واحد منهما تخصص بهذه الصفة ورجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير
منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها
فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب لتخصصه بما يختص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه
محكوما عليه بالاسناد اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فانك اذا قلت رجل كانك قلت رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المبتدأ للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون
خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء عدو والمبتدأ
له بنباح غير معتاد ويتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح التفضيل بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح التخصيص فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب
لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم
الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل من النصب الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض

الساعة

والشرطية لانها راجعة الى الفعلية

الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسيما للكلام
فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من
عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كما
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسير المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة
نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جار ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر اي ماول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه
يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل واذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من
مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ

لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء المتضمن معنى الاستفهام او كانا اى
المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتداء والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا
اى للمبتداء احترازا عن ان لا يكون الخبر فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا
يجب فيه تقديم المبتداء لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور لئلا يلتبس المبتداء
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء
بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان
يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على
التقدير ايضا على قول من جوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كما فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة
سواء كانت مفردا بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى
معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف مكان فان قدر بحصل كان الخبر جملة
حقيقة ومفردا صورة واذا قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل
بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له
اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء مثل فى الدار

رجل

٣١

رجل فالظرف فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتداء نكرة
غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع
معها تقديمه على الخبر فلا بد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين فى جانب المبتداء
راجع الى ذلك المتعلق ولو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الماؤول بالمفرد مبتداء اذ فى تاخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او فى الكتابة مثل عندى انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء
فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز و
فى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد و
جوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف
لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما و
ايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وتبيينا ورد فى مثال الخبر
المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط فى سببيته للخبر كسببية الشرط
للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى تجرد تضمن المبتداء

معنى الشرط فاما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء واما
اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
او ما أول بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف بها او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما او في حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذى يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في
الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا
مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت
ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح دخول
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما يكون بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو بين الحروف المشبهة
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه

فان قيل المبتداء كلمة كل في قوله كل رجل يأتيني لا رجل قلنا المبتداء كلمة كل لفظا وكلمة رجل معنى لان المبتداء عبارة عن الذات وكلمة كل ليس بعبارة عن الذات

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل فالحق بعضهم ان المفتوحة ولكن
بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق
ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلام
النحويين لا يعتد بها والقران العظيم وكلام الفصحاء فيما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
فقوله واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او
غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتداء
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله
اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شىء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه
الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهل غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شىء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع
فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده
اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى

حذفهما واجباً فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي
الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذي بعد
لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود
غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاماً واما اذا كان خاصاً فلا يجب حذفه
كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي اي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل
مبتداء كان مصدراً صورة او تاويلاً وبعده منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم التفضيل مضافاً الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلاً و
ضرب زيد قايماً اذا كان زيد مفعولاً به ومثل ضربي زيداً قايماً وقايمين وان ضربت زيداً
قايماً واكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قايماً فمذهب البصريين
الى ان تقديره ضربي زيداً حاصل اذا كان قايماً فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قايماً ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم
مقام الخبر فيكون الحال قايماً مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان و
والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر ان تقديره
ضربي زيداً يلابسه قايماً اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيداً يلابسني قايماً
اذا كان من الفاعل اولي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً
يلابس قايماً ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قايماً زيد
اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء و العامل في الحال وقام الحال
مقامه [illegible] هذا يكون مستحيلاً من تكلف [illegible]

البعيدة

البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً اذا كان قايماً حاصل بجعل قايماً من متعلقات المبتداء
ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيداً ضربه قايماً وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما ضرب زيداً الا قايماً وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقا
رنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون و
اقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسماً به وخبره القسم وذلك
مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو
مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل
المتعدي لكونها عملت رفعاً ونصباً مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء
آخر بعد دخول احدى هذه الحروف عليه فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليه ورودها عليهما لايراث اثرها
فيهما لفظاً او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً يقوم ابوه
فان يقوم مسند من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه
الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج

الی تاویل الجملة بالاسم حیث یکون خبرها جملة مثل ان زیدا یقوم ما ول بقایم
مثل قایم فی ان زیدا قایم ای انه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره کامر خبر
المبتدا ای حکمه کحکم خبر المبتدا فی اقسامه من کونه مفردا او جملة ونکرة ومعرفة
وفی احکامه من کونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفی شرایطه من انه اذا کان
جملة فلا بد من عاید ولا یحذف الا اذا علم والمراد ان امره کامره بعد ان صح
کونه خبرا بوجود شرایطه وانتفاء موانعه ولا یلزم من ذلک ان کل ما یصح ان
یکون خبرا للمبتدا یصح ان یقع خبرا لهذا الباب ان حتی یرد انه یجوز ان یقال این
زید ومن ابوک ولا یجوز ان یقال ان این زیدا وان من اباک الا فی تقدیمه ای لیس
امره کامر خبر المبتدا فی تقدیمه فانه لا یجوز تقدیمه علی الاسم وقد جاز تقدیم الخبر
علی المبتدا وذلک لان هذه الحروف فروع علی الفعل فی العمل فارید ان یکون
عملها فرعیا ایضا والعمل الفرعی للفعل ان یتقدم المنصوب علی المرفوع والاصل
ان یتقدم المرفوع علی المنصوب فلما اعملت العمل الفرعی لم یتصرف فی معمولیها بتقدیم
ثانیهما علی الاول کما یتصرف فی معمولی الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان
یکون الخبر ظرفا ای لیس امره کامر خبر المبتدا فی تقدیمه الا اذا کان ظرفا فان
حکمه اذن حکمه فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة نحو قوله تعالی ان الینا ایابهم
وفی وجوبه اذا کان الاسم نکرة نحو ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة و
ذلک لتوسعهم فی الظروف بما لا یتوسع فی غیرها خبر لا التی لنفی الجنس
ای لنفی صفته اذ لا رجل قایم مثلا لنفی القیام عن الرجل لا لنفی الرجل نفسه
هو المسند ای شیء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وکان وغیرها بعد
دخولها ای دخول لا یخرج به سایر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فی
خبر ان فلا یرد نحو یضرب فی لا رجل یضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظریف انما
عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فی الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل فی الدار صفة بخلاف ما ذکر لان غلام رجل معرب منصوب لا یجوز ارتفاع

صفته

صفته علی ما هو الظاهر فیها ای فی الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظریف ولا حال لان الظرافة
الظرافة لا تتقید بالظرف ونحوه وانما اتی به لئلا یلزم الکذب بنفی ظرافة کل
غلام رجل ویکون مثالا للنوعین خبرها الظرف وغیره ویحذف خبر لا هذه حذفا
کثیرا ای اذا کان الخبر عاما کالموجود والحاصل لدلالة النفی علیه مثل لا اله الا الله
ای لا اله موجود الا الله وبنو تمیم لا یثبتونه ای لا یظهرون الخبر فی اللفظ لان
الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا یثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا فیقولون
معنی قولهم لا اهل ولا مال انتفی الاهل والمال فلا یحتاج الی تقدیر خبر وعلی
التقدیرین یحملون ما یری خبرا فی مثل لا رجل قایم علی الصفة دون الخبر اسم ما
ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی والدخول علی المبتدا والخبر ولهذا اعملتا عملها
هو المسند الیه هذا شامل للمبتدا ولکل مسند الیه بعد دخولهما خرج به غیر
اسم ما ولا وبما عرفت من معنی الدخول لا یرد ابوه فی ما زید ابوه قایم مثل ما زید
قایما ولا رجل افضل منک وانما اتی بالنکرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فی النکرات بخلاف
ما فانه تعمل فی المعرفة والنکرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تمیم فلا یثبتون لهما
العمل ویقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء کما کانا قبل دخولهما
وعلی لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو ای عمل لیس فی لا دون ما شاذ
ای قلیل لنقصان مشابهة لا بلیس لان لیس لنفی الحال ولا لیس کذلک فانه
للنفی مطلقا بخلاف ما فانه ایضا لنفی الحال فیقتصر عمل لا علی مورد السماع نحو قوله
الشاعر من صد عن نیرانها فانا ابن قیس لا براح ای لا براح لی ولا یجوز ان یکون
لنفی الجنس لانه اذا کان لنفی الجنس لا یجوز فیما بعدها الرفع ما لم یتکرر ولا
تکرار فی البیت اعلم ان المراد بالمسند والمسند الیه فی هذه التعریفات ما یکون
مسندا ومسندا الیه بالاصالة لا بالتبعیة بقرینة ذکر توابع فیما بعد فلا ینتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع فی المنصوبات وقدمها علی المجرورات لکثرتها
ولخفة النصب فقال المنصوب هو ما اشتمل علی علم المفعولیة محدثین

بشرحه بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهى اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
ومسلمات واباك ومسلمين فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا
يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان
يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا
وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل
فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى
فى كرهت كراهتى فان الكراهة اسميا اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به

قدم المفعول المطلق لكونه اقرب الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل وكونه اصلا بالنسبة الى ساير المفاعيل هداية

تقديره فاضربوا ضرب الرقاب ضربا فحذف الفعل واضيف المصدر

لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد
على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فى مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح
الجيم للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين وجلوسات اذا قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه الذين هما
للنوع والعدد مثل جلستين وجلستان بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا
اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب
المصدر خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت
شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال فى هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه وقد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا واجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل

يعلم به ضابطة كلية

للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى تحذف فيه
الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما اى موضع وقع اى
المفعول المطلق فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا الا سيرا
يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه
وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد كان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا
عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما
فى الوقوع بعد اسم لا خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت
الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت
سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير
مثال لما وقع مكررا ومنها اى المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او
الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد
اما فداء اى اما تمنون منا بعد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع

ما اى

٣٥

والفعل العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب
والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن

ما اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا
على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم الذى قام به
معناه واحترز به عن الاسم نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا
بمعنى صوت يصوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى ومن تلك المواضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى
غير المفعول المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فمصدر
وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق
لانه يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها
اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره
لانه يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره اى غير المفعول المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد

انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بقوله تأكيد النفس انه
تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى على
صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله
تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا او في جعل المثال من
تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك
البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان
يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الآن اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في
مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
والمفعول المطلق لما علم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع

عليه الفعل

عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف
فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به
على الفعل العامل لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما
جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرم اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم
كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا فحذف الفعل لقيام القرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل لقيام القرينة الحالية ووجوبا في اربعة
ابواب تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة اي مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ و
نفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت مكانا مأهولا اي معمورا لا خرابا او اهلا
لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا
ناديت مقبلا اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم اريد التفجع لا التنزيل
منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد
المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل

المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
فان قلت يتبادر من ظاهر العبارة ان كلمة يا موضوعة لمعنى اقبل وفعل مثله ومرادف له
والصحيح ان كلمة يا ليست موضوعة لمعنى اقبل حتى تكون مرادفة له وفعلا مثله بل هي كلمة
موضوعة لانشاء احضار مخصوص اعنى حرف وضعت لان تحضر بها زيدا مثلا فتطلب منه
شيئا وذلك انما يكون عند طلب الاقبال فبمعونة هذه المقارنة يدل على طلب
الاقبال والا فهي ليست لطلب الاقبال قلت ان المصنف رحمه الله تسامح اعتمادا
على وضوح الامر تحرره

الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف لخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية
نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة
لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في
المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا
اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى هذه المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
قام مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل وعند ابي علي احد جزئيه اسم
الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي
يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الراجع او اغنى به ولا
ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى
مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك

ای کون المنادی مثل کاف الخطاب

۳۷

لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمناسبة
الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنيان على الضمة اولهما معرفة قبل
النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله
وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته
كأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر لانه من قبيل يا للمظلوم
بانه زائدة حرف مفعول قول

يا حرف وضع لنداء البعيد وقد ينادى بها القريب تنزيلا منزلة البعيد اما اجلالا كما في قول الداعي يا الله ويا رب وهو اقرب اليه من حبل الوريد استقصارا لنفسه واستبعادا لها من محافل الزلفى ومنازل المقربين واما تنبيها على غفلته وسوء فهمه وقد يقصد به التنبيه على ان ما يعقبه امر خطير يعتنى بشأنه ابو السعود

اللام تتعلق بادعو المقدر

وانما يخفض المنادى اذا دخل عليه اللام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر

وان لم يفتح لام المعطوف اذا عطف مع يا التبس بالمستغاث له نحو يا للمظلوم وانتفى العطف لعدم المطابقة بينهما الا في المعطوف والمعطوف عليه تأمل

نحو يا لله للمسلمين هذه اللام للتعدية ادعو المقدر عند سيبويه او متعلق بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو افعل متعدي بنفسه لضعف القائم مقامه وانما اختص اللام من بين الحروف الجر لمناسبة معناهما وهو الاختصاص والتعجب لمعناهما لان المستغاث مخصوص والمتعجب من بين امثالهما بالدعاء وبالاختصاص

يعني خلاص او لوم من المتعجب

عط

اى يا ستنا طالعا جبلا فجبلا مفعول طالعا لان كان المشتق يرفع الفاعل الظاهر والمفعول به بالاعتماد على حرف النداء كما فى الامتحان تقرير للاعتماد

واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو الظاهر مما سبق

ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء

الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما

تناف فلا تجتمعان بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواها

اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث

مع اللام او الالف لفظا او تقديرا اذا كان معربا قبل دخول حرف النداء لا اذا كان مبنيا قبل دخول حرف النداء

النصب وهى المفعولية محققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة

اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة

واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا

مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا

جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير

معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالاجمال

المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا

لم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سابق

تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثانى

يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين

او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث

ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به

المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب

تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه مبنيا على ما يرفع به لان توابع المستغاث

بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح

وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة

بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من

ان يكون

ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف

او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما

الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية

والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد

الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتى

فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيود

فصل الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اى

المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد

وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد

بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع

دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول

يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع على لفظه الظاهر او المقدر لان

بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا للفظه وتنصب حملا

على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية

نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر

على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث

والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه

فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف

بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت

تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل

النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا

يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو

العباس



المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى اسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما
يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
نصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى
التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان والاجى
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكره
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك
لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون مقدرا فيه حال
مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد و
يا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم
المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى
على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فتح عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك تجوز

الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوعه
المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء و
المنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء بمنزلة
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولما لم يكن هناك ما يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على
قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع الامرين احدهما كون اللام
عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذف الهمزة
وعوضت اللام عنها فلزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خلصة واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى لان لامها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبانا شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا

بانه اشتر شذوذا وكل اى جاز لك في مثل يا تيم تيم عدى اى في تركيب تكرر فيه المنادى
المعرفة المفرد صورة وولى الثانى اسم مجرور في الاول الضم والنصب وفي الثانى
النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان
يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب الثانى كما في يا زيد
بن عمرو وتعين النصب في الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين
اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا
عمر ان يهجونى فيلقينكم في سوءة اى مكروه من قبلي بعني مهاجاته اياى
والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى
وسكونها مثل يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كانت قبلها كسرة
احترازا عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان بفعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلام بوجهين حذف الياء
ابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة
وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن
لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالضم اكتفاء بالفتحة على الالف ويكون المنادى
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالتاء في هذه الوجوه كلها وقفا في حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى

ويا غلاميه

العرب

العرب في نحو ورثتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم
مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت
ويا امت معا اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء من الياء فتحا وكسرا
اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد
جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت اجراء مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا
يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال
يا ابن اخى ويا ابن خالى بفتح الياء وسكونها لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام
ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا باب غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح
الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا
ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت
الضرورة فبطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية
ليستقيم الوزن لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا
لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
او حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط
الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن

للزوم من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر
اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما اي الكلمة والثاني ان لا يكون مستغاثا
لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه وهو النصب او البناء فلا يرد وعليه
الترخيم الذي يكون من خصائص المنادى والا فهو جائز بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ
والمندوب فانما هو من تحريف الناسخ مع ان وجه اشتراطه عنده قوله في المنادى
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف والثالث ان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها فلا تغير
والشرط الرابع احد امرين اما وجود شيء وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على
ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لم يشتهر
يكون فيما اتى به دليل على الحذف وزيادته على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن
ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما
ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي وهو باب النداء نحو ثبت
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء
ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم من غير ضرورة
منادى لم يستوف الشرائط المذكورة الا شاذا من نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى
زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو
ومرجانة فان الياء والنون فيها زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم تحذف
الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار وهو ان لا يكون

في آخره حرف صحيح اي صحيحا اصليا لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه مثل سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وسواء كان من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل مري ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة
اي الف او واو او ياء ساكنة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو الراء ونحوها
ان يا في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون مرخم بحذف الياء والنون
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ملبس للترخيم حذفتا اي نحو ان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلانهما كانا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما
حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد مثل السابق صليت
على الحذف وطلبت عين النقص وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي
خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة وصارت
بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة حذف حرف واحد اي يحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وسواء المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيجعل
الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي نحو يا ثمو بواو متحركة
ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل اي المنادى المرخم للتقليل اي وجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه
وفي يا ثمو يا ثمي لانه لما جعل نحو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت

وانما قيد قدس سره قول المصنف بقوله عدما لقصد المناسبة بين اللغوي والاصطلاحي وبقوله وجودا للشمول

الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو وبكر الا انه لما جعل كره واسما برأسه ارتفع مانع الاعلال و وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يا العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده بعد فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه وقيل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب والا ... من الحكم جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبيان انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره وعدلت الى حرف مد يجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه للالتباس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذا لميم اصلها الضم لا واغلامكماه للالتباس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب على ... الا الاسم المعرف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبة المتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه او ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب ...

وا غلامكيه وا غلامكموه

بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا اجاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه ... الجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء كانت تعرف بالنداء كيا رجل او لم تعرف مثل يا رجلا لان نداء لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على عمومه من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف وكلفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا بحجا من عن ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي يا ليل صبحا بالبس حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق فانه شخص وقع في الليل على فم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل يا رقيبة ... يصيدون

بجهلا بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيحكي ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي انفسا وقد بحذف المنادي لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا اصله تخفيف لا على انه حرف تنبيه وياء حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ح ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد من ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا وعمرو ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او بما يناسبه اي بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد الاشتغال بضميره وفاقا بل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه وهو ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد اكنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال

فان قلت كلي منكرة في التعريف لانها للافراد والتعريف للحقيقة قلنا لا استبعاد اذا كان غرضه بيان القسمة وتطبيقه على الافراد لان القسمة للافراد

الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني بعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اما قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب الا ان قرينة الصحة فيهما متساوية لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اقوى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة عن الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية

فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انهما يأذنت بالاستقلال عن الحذف ايضا انما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار فيه هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع
في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها المبتدأ فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور اي بالعطف اي
بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد
حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا ضربته وان
زيدا ضربته الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر
والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد
حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا او الا فلا وكذلك يختار
النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في
حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع
عطف على قوله بالعطف اي يختار النصب فيما ذكرنا وعند خوف لبس المفسر بالصفة

٤٤

بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة
مع مخالفته للمعنى المقصود فلا التباس فيما هو بين خبر ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
وصفته لا بينه وبين وصف المفسر وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب
فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره
ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح
رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
بكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب بكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع فلا يستويان قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا
باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد
حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من
اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس
مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل

وهو فان قيل باي شيئ عرفت ان البدل في اربعة

اقسام قلنا لان البدل اما ان يكون هو المبدل

او لا يكون فان كان فاما ان يكون كل المبدل

او بعضه فهذان قسمان وان لم يكن البدل

المبدل فاما ان يكون احدهما مشتملا على الآخر

ومتصلا به او لا يكون فان كان فهو بدل

الاشتمال وان لم يكن فهو بدل الغلط فقد

ظهر بهذا التقسيم انحصار البدل في الاقسام

الاربعة نقل من المكمل

مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون التقدير وزيدا يلابس الذهاب به
او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما رادف الفعل المذكور او لازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
فكيف يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن
في الزبر مكتوب فيها موافق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ وجملة فعلوه صفة لشيء والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا لاخراجه عنها بقوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء
الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما
قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فيتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان

عند سيبويه او الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجملة
لا يعمل في جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فيتعين الرفع والا اي
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين بل جملة واحدة فهي تكون داخلة تحت الضابطة
فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من
جعل الفاء بمعنى الشرط او من جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي
وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي
اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على
صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا يدخل من جزئي المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر او تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول
محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه
بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير الثاني المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق
الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير
صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وان تقدير بعد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان
يقال يقدر بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد النوع الثاني مثل نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل

اتى في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين وجه خروج
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك
من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت اياك وان تحذف و
تقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور ضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
لاسماء الزمان والمكان كلها فانها لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر الفعل فيه نحو يوم الجمعة يوم
طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة
لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة والموصوفة اشار به الى قسمي المفعول فيه اشعارا بان ما يظهر فيه في هو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا اختلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر
لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها

مبهما

مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك
والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند
ولدى وشبههما نحو لدن وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات
الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في
الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال وبهذا يحل تامل
فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار
وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه
يصح ان ينسب الى مكان يشتمل عليه ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان يقال ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقال ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت

المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية كالتأديب
للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل
وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل

مع في نحو جلست في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي
شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد
تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل تماما فعل مطلق او به او فيه او معه فعل اي
حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت
تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه وبين اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكر الفعل معه ان يذكر
للعمل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما
يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل
وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقيد بكون المفعول له معمولا مستقلا
غير داخل في المفعول المطلق بخلاف خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده
اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اذبته بالضرب
تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب او قعدت قعود جبن و ضربا
رد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تخرجه عن حقيقته الا ترى الى صحة تأويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن والاكرام لزيد عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وانما قال في نحو
المفعول غيره ان شرط النصب بتقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم بتقدير اللام لانها
اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يعدد
غير بامن من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من

لفظ من متعلق بخشية

من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله صلى الله عليه وسلم ان
امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن
اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز
حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها اذا كان
المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي
لاحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تأديبا فان زمان الضرب والتأديب واحد او لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان
الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو
اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدرية بخلاف
اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبة بان يكون الفعل على مصاحبة
فاعل في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فهو مفعول باسم المسمى ودفعه تقدير
فاعله المسند اليه المفعول كما المسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه مما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والى هذا ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم
يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين لازم الظرفية

لا بقيام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل المصاحبة على ان يكون مفعول
ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والظرف المجرور للموصول وهو المذكور بعد الواو
احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بالمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء
كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو
مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد لمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان
كان الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين
العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اقوى وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو
مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شان

لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما يلابس ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو ولما فرغ من المفاعيل
شرع في الملحقات بها الحال وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من
حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها
تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء
كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل والمفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال من المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا يدخل فيه المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا والثاني
يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان
يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح
قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان الدابر اصله والدابر مفعول

مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول مالم
يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة
المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
الا ان دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي
الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد المتميز باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف المتميز
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ
هذا او لا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في
نظم الكلام اشير او انبه وبصر زيد به مفعوله لا لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لتصحيح وقوع القائم حالا عن زيد
فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا
وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد
قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليت عندنا
مقيما ولعل في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها

والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس بشرط ان يكون صاحبها معرفة في جميع مواده
بل في غالب مواده اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل جاءني رجل من بني تميم فارس او مغنية
غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا
نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما
ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد
لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام
عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد
يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة اي متزاحمة ولم يذدها اي لم
يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها لما بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال وحده
ونحو مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد النقض على قاعدة اشتراط كونها نكرة
اما ان يكون تاويلها في وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد
وحده او تجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا

الحال على ستة اوجه منتقلة نحو ضربت زيدا قائما ... وموطئة نحو ... وكان الله قادرا ... ومترادفة نحو ... زيدا ... نائما ... ومتداخلة نحو ... في احد الوجهين

وبحثها فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن
الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن
الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها
اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقدمها لانها في المعنى مبتدأ
وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا
ثم قد تبعت في سائر المواضع وان لم يلتبس بالصفة طردا للباب ولا يتقدم
اي الحال فيما علا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور
خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان
فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال
فوافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان شبيها للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعله
العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمه

يعني ان الحال لا يتقدم على الظرف لا على العامل المعنوي

قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال الاول

٥٠

... بسرا اطيب منه رطبا ...
على هيئة البسرية والرطبية منه انما ... مشتقين والعامل فيهما اطيب وتقدم بسرا على
المفضل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بذي الحال ... حالان يلزم كل منهما بمتعلقه والبسرية
تعلقت بالمفضل عليه فيجب ان يليه وهو هذا والرطب تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو
للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم ... ابن كيسان
الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولكن الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا فان المجرور بحسب الحقيقة منصوب واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء فيه للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف
وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح
ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال
وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يبقى فيه قبل موضعه اطيب منه رطبا و
هو ما فيه حلاوة وحرقة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من
ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين لزم
ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتبارها في اطيب لكنه
لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه
والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضميره فيجب ان يليه قال الرضي وهو هذا
الا ان الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
... هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم

اي ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا
ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال
البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لانها على الهيئة
كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه
في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية
الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فيناسب ان يكون
الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله
عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها
مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شبهة
فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في
اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو او على الصحيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي
ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع
المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكثر

قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال يفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول في وقت وقوع مضمونها ...

بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان
الماضي الى الحال لتدل على ان الماضي المثبت الواقع حالا يدل بها على قرب زمانه الى
زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو الآن المثبت ومن
الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضمونه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد
من قد حتى تقربه الى الحال وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوم حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
وهو الحال والمبرد يجعلها جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية
كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر را
شدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد
حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على
ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك

٦١ قوله يحيى فعل مضارع معلوم من حيي يحيى مثل رضي يرضى من باب علم ... اي يعيش وليس
وبرحم نحو زيد ابوك يحيى عطوفا دل على هذا يكون الحال المبيّنة لهيئة الفاعل لا المؤكدة
المقدّر لازم وهو يحيى فاعل ما لم يسمّ فيه وهو ذو الحال المحرم اصلاً

عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي حقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحقق ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها
كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحيى عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالحال في قوله تعالى انا ارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذف عاملها احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال
مؤكدة من فاعل شهد ولابد هنهنا من قيد آخر وهو ان تكون عقد تلك الجملة
من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام و
احترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء
بل يترك مبهما ويراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن
منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فانه
لو جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناش في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل
جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في احد واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فهو صيغة بالرجل يرفع
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لما كان علما لشهرة زال بذكره عمر
... الوضع عام والموضوع له خاص في هذا مذهب السيد الشريف

الواقع في اي شخص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن صفة
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من
فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو
اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد
رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا
عن الصفات
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما
يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعها عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة و
شبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به
قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار
اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو
ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقدر ويرفع بهذه الصور
هو المقدر ذات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا و
على التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير و
... والمراد ... عن ... تعدده ليس في هذه الاشياء المذكورة ابهام مثل عشرين ...
وكذا ... فاجابه عنه بقوله المراد بالمقادير هذه الصور المذكورات ...
... المراد ... المذكورات تحصيل الابهام لا حاله الى العدد مثل عشرون لا يعلم اي نوع
... يزول الابهام ويحصل المراد

وانما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقدر
ذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم المكمل
يستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا
يضاف ثانيا واذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اواخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي
التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا
يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع فتامل وفي تخصيص
قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان
كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز
ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى

اي مطمح النظر

لا يقال غلام زيد عمرو

قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه لا يقال الا اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه ماول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد

فلا عشرون رطلا والعلم والزهد والخل والدبس اي غير من الاجناس

فانها اسماء جنس والفرق بين اسم الجنس والجنس ان الجنس يحمل على الكثير القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد وعلى غيره على سبيل البدلية فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بلا عكس

العدل بكسر العين والمكسوة الدال المهملة

عدل بالكسر ذنكه

التمييز

قوله عشرين

قوله عشرين رمضان ان اريد عشرين يوما من رمضان واحد لا يكون رمضان مميزا له لانه يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضانا اما باعتبار مضي عشرين سنة يكون المضاف جنس تمييز فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح على الاول

كما في خاتم فضة



التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية لان المضاف اليه
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا مستمرا اكثر لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان
لم يكن بتنوين او بالنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة
الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف
مرة اخرى واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشروك وعشري لانه
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير
صورة الالتباس ايضا طردا للباب ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اي الاول مما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي
خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغير ما ليس
بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
نسبة لا في ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها فرفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في
هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لوجود النسبة لا غير في جملة اي
نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا
فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه راجع الى زيد
فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذي هو فاعل
في محل الجر

اي الاسم التام بمنزلة

اعلم ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة بل مفرد ولهذا يختلف باختلاف العوامل ولو كانت جملة لما اختلف باختلافها فان الجملة محكي اعرابها

ولم يحكم بان اسم الفاعل مع الضمير جملة بل لكونه مشابها بالجملة لانه لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انت قائم وانا قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام واشبه الجملة لكونه متضمنا للضمير وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل كذا فهم من عبارة المطول

وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة
والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه هو زيد طيب ابا مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد
طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو
ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل
من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي متعلق
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه
اظهر التمييزات ولا اخفى ذكر ابا وابوة ودارا وعلما او ورد الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة
وايضا لما اورد صاحب المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضميره ربه
رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على
ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان
يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا

او اريد بهما الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن
متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان
نصا فيه او محتملا له وللمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز و
تثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء او للمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اريد
اب واحد وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا
له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد
تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى و
المجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا
ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فانه
لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان
متعلق الطلب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة
المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ما اولت بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة
له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر من بمعنى المطابقة

اي طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا

فالمثال الاول عبارة عنه عن المميز او متعلقه والثاني اضافة عنه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق الملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف يعني ان الابوة المذكورة في المثال الثاني اضافة بين زيد وبين غيره ويحتمل وجهين يعني ان يكون ابوه زيد

او قوله المنتصب عنه وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشيء مثل طاب شيء زيد نفسا
اي متعلق زيد بعضا ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون في نسبة الطيب الى زيد مجازا لعلاقة

اجمل طاب نفس زيد الآية عدل الى قوله زيد نفسا للتاكيد والمبالغة لان ذكر شيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوجب التاكيد والمبالغة

اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد با
لمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة
بضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو لله
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من زائدة في التمييز
لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى على ان يعمل فيما قبله والاصح
اي من اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابو زيد
فاعلا اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلاء الاناء ماء اي ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى البعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز ثم تدبره وقع الابهام فيه كما جاء ميزه بقوله ماء فهو
في معنى امتلاء ماء الاناء فكان فاعلا معنى وكذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
فان التجارة تمييز ترفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان الاسناد والربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في
المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد
تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح

يوافق

وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز
بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب كما ورد
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره وهو
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد
الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وقد قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس
او المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب لكنه تكلف وتعسف غير نافع في التمسك
المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ا
لما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه
الى قسمين وعرف كل واحد منهما احتاجا خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به
عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئيا نحو ما جاءني احد
الا زيدا واجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد
اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من
جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او
لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا
بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا

اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى

واخواتها سواء كان نحو جاء او غير نحو وبهذا لم يعرف على حدة روما للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به لان لم
يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب
اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا
الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا اللهم الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هي لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا
كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا
لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم
البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل
الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى
اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم ولا يتصور فيه الا البدل الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والتعقل واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله
اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما
لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم

المعصوم

والمعصوم فلا يكون داخلا في العاصم ليكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه اي المستثنى
مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد
يتضمن معنى جاوز او بحذف من ويوصل الفعل متعدي بنفسه والتزموا
بهذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا
او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية وقد
لم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا
ان النصب اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا او ما عدا عمرا التقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم
من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما
على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به وبهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد
لا يكون نحو سيجيء الهلاك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما

في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز
اي المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه بعد الا لاحتمال
الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون منافيا عن الا احترازا عما اذا كان
بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر
المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقيدا على المستثنى منه لان حكمها
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا باصالة وبواسطة الا والاعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بالتقضية
العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما
يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
وانما اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت

القراءة في كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او
الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان
يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها و
اجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم
وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وفي تحقق نفيه عن
واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها وفي نفيه عن
اياها فيه فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا و
ضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب
عدم وجدان القرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة
اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد
دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن
ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه زيد
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية

قال للاحد في المثال ثلثة احوال لفظ حالة وهو البناء على الفتح ومحل القريب وهو النصب على انه اسم لا ومحل البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل هو الثاني

عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من
يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود فيه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل
لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله
لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما
لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها انما تزاد لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولك جا
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الا
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان
فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد ح من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه ثم الا وكذا في قوله ما زيد شيئا
الا شيء لو حمل المستثنى على المستثنى منه لاحتيج من تقدير ما
تقدر لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا النفي
بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى البدل في قوة التقدير حال كونهما عا
عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات بمعنى بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا

واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا على ما هو المختار يكون بدل البعض من الكل في هذه الصور كلها لان المستثنى جزء المستثنى منه لان النكرة وقعت في سياق النفي فعمت ودخل المستثنى في المستثنى منه فيكون جزءا منه وبدل البعض ما يكون جزءا من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه

وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا الحمل على محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض
معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل لها اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو موجود
الفعلية ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
وفاعله ضمير ومعناه تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا
حاشا زيدا اى برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء
دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير
في الاصل صفة لانها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها
اى على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت

فالمستعمل كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه
فيستعمل احدهما مكان الاخر

اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما
قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لتوافق حاليها صفة
حاليها اداة الاستثناء اذ لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقديرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد **منكور**
اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم
فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى
جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع **غير محصور** والمحصور نوعان اما جنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد كقولك على عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء كقولك جاءني رجال الا زيدا
ولى على عشرة الا درهما وانما يتعذر الاستثناء عند وجود الشرائط اى حمل الا على غير
ليتعذر الاستثناء عند وجودها فيسقط اى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا
الكلام ان الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني
رجال الا واحدا او الا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف
اليه وبيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع
اله ولا لانه فيها على عدد محصور الا بعد اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام
فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم
دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن
حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا وهذا باطل لا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنهم الله و

وبهذا الاعتبار وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة **وضعف** حمل الا على غير اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
حينئذ ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فقال يجوز في قولك
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقول ومثل
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا
استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على
الشذوذ وقال في البيت شذوذ آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم
الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
زعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكراها للرفع فيقولون
جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل ذلك في استكراه الرفع فيما غلب انتصابه
على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وسيجيء فيها
في قسم الفعل ان شاء الله هو المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى
اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واتصافها بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد
الواقع بين اجزاء الجملة المقدم على تقررهما لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا
ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال

اعراب البيت كل مبتدأ مفارقه خبره لعمر ابيك مبتدأ خبره محذوف اى لعمر ابيك قسمي وجواب القسم محذوف اى لعمر ابيك انه كذلك

الفرقدان نجمان قريبان من القطب صحاح
الفرقدان كوكبان متصاحبان لا تفارق احدهما عن الآخر وكلا اخوين يفارقان بالموت او بالسفر

قوله لعمر ابيك مبتدأ وخبره محذوف اى لعمر ابيك قسمي والجملة معترضة بين الصفة والموصوف وجواب القسم محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره لعمر ابيك انه كذلك شرح ابيات

اعراب البيت لم جازمة ويبق فعل مضارع مجزوم به وسوى العدوان الكلام اضافي فاعله والجملة عطف على ما تقدم من القصيدة ودناهم فعل وفاعله ضمير المتكلم ومفعوله الضمير المنصوب وقوله كما دانوا الكاف بمعنى المثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل المصدر تقديره جزيناهم جزاء مثل جزائهم فهو في موضع المفعول المطلق لدناهم وهذه الجملة ويحتمل ان يكون جوابا لسؤال السائل كيف فعلتم فقال في جوابه دناهم كما دانوا والاستشهاد في ان سوى غير لازم الظرفية بل اجراه مجرى غير فاعلا ولذا وقع فاعلا في هذا البيت وهو مخالف لاستعمال الفصحاء شرح ابيات

وقيل تقديره لم يبق شيء سوى العدوان فلم يبق حجة

اوله فلما صرح الشر واضحى وهو عريان العدوان الظلم والدين الجزاء والمكافاة ومنه قولهم كما تدين تدان اى كما تجازي تجازى وقوله وهو عريان فاسي ولم يبق عطف على فاسي وقوله دناهم كما دانوا جزاء فلما اصبح والمعنى انه لما ظهر الشر وصار بحيث لا يستر شيء ولم يبق بيننا وبينهم سوى الظلم جزيناهم مثل جزائهم والشاهد ان سوى في البيت بمعنى غير شرح ابيات

يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف باللام من افراد والمعرف
ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها وروده للعمل فيما
ورد عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبره
ولا قرينة هنالك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في هذه الصورة وهي ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان
جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت الا لان
منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير

فكان جزاؤه خير والثالث رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذه الاربعة قياس
اي ان كان قتلا بسيف فقتل بسيف

كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير
فرق الا حذف اللام اولا لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر
اسم ان واخواتها وسنذكرها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت
من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بنحو
بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه
فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما بعده او من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها تجوزا او لا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو المبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه
هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم بما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد ان يجعله المنصوب منه زاد قوله
قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فصل نكرة مضافا
او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه الاحوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا

ولا شبيها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة باشتراط التنكير او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا باشتراط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفى اشتراط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا علام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير الاسم لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فات من نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها ان هذه

القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير اذ هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل يفصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى لاكتفاء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل واحد منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب لقولهم اي قول العرب ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا اي عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل

وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس وضعف
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان
شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين
بعدها في الاعراب فبهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل
اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول
كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما
الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك ابن بابشاذ وقال هذا خطا لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه بحيث لا يرجى
واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بمنزلة هلا كانه قال الا ترونني رجلا يعني
هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل لكنه نون لضرورة الشعر ونعت
المبني اي اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريف الاول
بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في
الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وبهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما

والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا
كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا فانه
يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع بعينها ان تتبع متبوعاتها في الاعراب دون البناء
رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا
حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود و
العطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على
المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي بلا تزاد
فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في مثل قول الشاعر
لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر
التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا
ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم
لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له

لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الاخر بخلاف لا اباله ولا غلامي له لان الثاني اجنبي من الاول

فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لهما او مجار على غلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي كالاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة

الاسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الا

فان في الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته لـه وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المقصود بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد

نفي ثبوت جنس الاب او غلامين له لا نفي الموجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت

ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسمه والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد

خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانه لا تزاد مع لا في الاستعمال لانهم ... زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما واذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها

لمعنى النفى فلما انتقض النفى بالا بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفهما فى العمل واذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى بما عطف
يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل شاخص وما عمرو قائما لكن
قاعد فالرفع اى فالحكم فى المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى

المجرورات

هو ما اشتمل اى اسم اشتمل بتخريج الالوان التى هى محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا حالا به
اى على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت لكن المشتمل على علامته اعم منه
وهو ما هو شبيه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا وكذا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو
ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وقع ذلك على مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا انضافه كل اسم حقيقة او حكما ليشمل نحو
التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر
نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف جر
لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مررت بزيد او مقدرا حال كونه
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بان يبقى اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر بالتقدير اى بتقدير الحرف شرطه
ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت
بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها
اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا

ان

يكتسب بها

ان يمتنع جواز الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص
او التخفيف جذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم
المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا
قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه عرف ما المضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح
فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى
شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية العمل
اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان فى الحسن والحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا التخفيف فى اللفظ قلت كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير الحرف معنوية اى منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او
كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية

قوله مصارع مصر فان المصارع وان كان صفة لكنه مضاف الى ظرفه كالكريم يوم الدين
والظرف ليس بمعمول اذ المراد به الفاعل والمفعول فيكون الاضافة بمعنى فى فيكون
معنوية واما كان مصر مفتوحا مع ان الصفة قد اضيف اليه لكونه غير منصرف
للعلمية والتانيث

بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه ليس جنس المضاف وظرفه
اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى
غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف و
الحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا فان كان ظرفا له ف
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مباينا وكليهما واحد او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من
وجه فان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه و
بهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج
الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وسواء اي كون الاضافة بمعنى في
قليل في استعمالاتهم ورد بالاكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت على هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص الواقع
بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة

في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام
اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال الاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في
الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف عند السامع لان نسبة امر
الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا
يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا
ذلك على خلاف الوضع كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضيفتا
لا تفيد التعريف وان كانتا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيره كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لمن جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وبين غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امراة وقلت الاشتراك فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد
المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه

التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما
في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم
جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله ص بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لان المعنى بان يسقط بعض المعاني
عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط عن اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصل القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه
فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثم فهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط بالالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما
لانه توهم ان دخول اللام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف

جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو الوجه
بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
وبهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه
قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن
قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في ضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة لعدم الاضافة ولا للالف
واللام انه اسم موصول لا للتعريف فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي المحمولية
على ضاربك فانه يجد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم لما
وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بحروف على اللام بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم
يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل تحذف
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انه لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولكن يتصور ذلك
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول

بهم التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه اي الدليل
غير مستقيم لان القول بان اللام المتقدمة لما تقطع الاضافة اذ عادة يخالف
للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قول الواهب المائة الهجان وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به في بعض البلغاء اللام
يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها بمعنى بهذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى
ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في المستدل لانه او لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه او لانه يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
رب شاة وسخلتها بخلاف جاز بهذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة
او بدل عنها او تمييز فيه الثلاثة الابواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها شبهها بالعبد لخلقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق و
فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول مع
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لان
فان قيل الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله والما

لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما
التخفيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل واحد منهما اسما في علامضاف الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينه
الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانه ليس من باب واحد
واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن الحجة الاولى على جواز
الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل
كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف نحو
عن اللام على المحلى باللام المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
صير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم نحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح ينبه مع ما فيه من
توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة واحدة ظاهر وتنقيصه
بحالها ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفهوم بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد وقيل
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ومن
… يرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد
من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التركيب متأول فمسجد الجامع
متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربي لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى وثانيا
يرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق وقدمت الصفة
على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها للتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
الى شابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا

مترادفين ككلب واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني
والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت ليث
اسد لا يفيده الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد و
اضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف منهما يختص اي يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص والجملة العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا كلاهما
اسمان لمسمى واحد ككليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب
بانه مؤول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او
الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة
خفة السكون لثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد
السكون في وقوعه بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد
السكون يبقى في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به

والياء مفتوحة او ساكنة واختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
يقلبها اي الالف حال كونها بغير التثنية ياء لكل ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان
آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة نحو مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة
للياء فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما
في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة
الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل منهما وهي الواو وجعلها ياء
وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المصنف عنه في
شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون

المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة فاجتمعت
ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا
بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امراة قائلة لا تمتنع اضافة
الحم الى المذكر حمي وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد وفيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور
وان نقل عنه بعضهم وكذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته
الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا
قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم
مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل
خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمءا وحمءك ومررت
بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك
ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك
ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير
مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء بهذه الوجوه فيه في كل من حالي الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقولهم انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل
وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنبه

اضافته الى مضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه
والقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى الوصف بكلمات الاجناس
فليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصف
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا
ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه لكان في المرتبة الثانية
منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع و
الرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن
حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا به ومظنونا عمل في
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة و
اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل في تعريفها
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس او بالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والتحديد دخول كل وبيو ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه اي صدق المحدود على كل فرد او تحديد
فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيره فيكون جامعا
فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع**
جنس شامل النعت للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد
عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك زيد و
علمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحو بين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولكن هذا مرضيا للمصنف

بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
معنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في
جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان
ذات ما نسبته الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او
خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى
في ذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالة
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا
يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان
الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل
في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في
الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا
بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل
ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى
الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف

بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن او الحسن حال
الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي
الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح او كان صفة مؤنث تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر و
التعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك
الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل تشبيه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي
او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره
وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل

والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون و
تضرب تضربان يضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج من مشابهته للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرف اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل
بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي من اجل
كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما
حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهر بهما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم الذي يشبه الفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فحكمه حكم قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي
اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او
بجعل المظهر بدلا من المضمر او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة فيهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام

الموصوف فيجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير
لئلا يكون للمتبوع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المراد ولا يجب ان يكون اخص
من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى
ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك
اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم
منه من حيث المفهوم

معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وبهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال لم يذكره المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان
لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساوات ومن ثمه اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا
مماثل لذي اللام لما عرفت مما بينهما من المساوات في التعريف نحو
جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص
نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان
الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير وبعد
السؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه صلة مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم

اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام الجنسي
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف
تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع
متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء
اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه مقصود
دون متبوعه فقيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام
واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم
الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد دفعه بزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين
ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في
قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير في الصفة

الداخلة عليها حرف العطف كانت عند التدبر لها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد تابعة لتبعية المعطوف عليه واخرى كونها معطوفة على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لا
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن نحو قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه مثل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد
جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في جملة
مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث
المستثنى ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو انتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف قال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع و
الترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل أكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكد

اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انا وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ما ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك
التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله
تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف وهو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله
تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران حسنان وبان هذا
واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في
المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل ففيه
استعارة المرفوع له بمنزلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تأثير له
الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا الاعادة العامل الاول نحو مررت

مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
ووجه بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل مجرور بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله شهيدا وهذا
الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة مستدلين بالاستشهاد فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل
نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو يعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في
الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه او مشابهه والغلط قليل نادر فهما
ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصلة بينهما و
بين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال
العارضة له بالنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان

الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام
فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على
الشذوذ او اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره وان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ولان ضم زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب
ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ اعني عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول و
يغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى

الذي يطير فيغضب زيد سببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه الضمير الذي
يطير فيغضب زيد يطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف
بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين بعاطف واحد
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او لا على
اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل
كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعممها وغيرها وعدم الجواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
المجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة

بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة **التاكيد تابع يقرر امر**
المتبوع اي شانه وحاله عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به
تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل قطعا لتوهم السامع
ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى
شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء
والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من
يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول
المتبوع افراده دفعا لظن السامع نحو جاءني القوم فيه لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما
وكلتيهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل
عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر نحو
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو
لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة او الشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب

الى اللفظ لحصوله من تكرر اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرر اللفظ الاول
ومعاودته حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلق
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبا تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى
التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كما
كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة
محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام والبصع
بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعانى ومعنى التاكيد بالتامل الصادق فالاولان اى
النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث
الواحد وانفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعند
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل
فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى لما سمى النفس و
العين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى نحو كلاهما

للمذكر

للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثالثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قراءة الكتاب
كله وكلها نحو قراءة الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات
البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع
فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة او جمع المؤنث بتاويل الجماعة
واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم
يلاحظ افراده مجتمعة وتتصور اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان
يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او
حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده
بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا
كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لو لا ذلك
لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو وقيل زيد اكرمنى نفسه
لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه
الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد عما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس و
العين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع ابتاع بفتح
الهمزة على ما هو المشهور لا تجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بالتبعية
لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع
واخواته عليه اي على اجمع لو جمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه
دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية
وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل **البدل تابع مقصود**
بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اي المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك
واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد و
عطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصودة
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد
الا مثل قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم

القيام

القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة هي نسبة
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن
اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
فيمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني **وهو** اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل
هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او
بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل
مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوماهما لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا

قوله بدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط الذي هو سبب الغلط البدل فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما ان الغلط سبب فسمي باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل ثم تداركه فقال حمار فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا انفا تحرير

فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ح تكون التوضيح لا
الحاصل به مقصودا واتباعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع اى الملابس اجمالا النسبة
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا
باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير
كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه بما اذا كان المبدل منه جزءا من
البدل ويكون ابدالا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه
والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد مثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم
يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم نسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع
اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك و
نكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة

فالنعت

فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو
نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان
المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع غير صفة
احترز عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فان ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر
له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال

ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبلو عجفا فحمله على بعيره وفوده

وكساه وفصلا اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية

واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف

بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الاسم

الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي

التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من البكري وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير

المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة

حول مترقبة لان يأتي روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقع

واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك

البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة

المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا

الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول

صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا

على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد

بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انفع المبني اي الاسم

المبني وهذا الحد لا يصح الا بعد ان يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف

الاسم المبني اذا لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ

المبني ما ناسب اي الاسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل

الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب

هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة

بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام

او شبهه

او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة

او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه وقع موقع انزل

او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى

المضموم فانه واقع موقع الكاف المشابهة للحرف في نحو ادعوك

او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقوعه

غير مركب مع غيره وعلى وجه يتحقق به عامله فعلى هذا المضاف من المركب

الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف

معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب

وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين

الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا

لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي

المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما هو مفهومه وجودي

لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها

عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون

واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد

ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه

الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها

على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة

رفعا والكسرة جرا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال

الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واشتراطه

المعرب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل

باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من

الرجل ومن امراة ومن زيد وحكى المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات



واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات والمركبات
والكنايات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدير بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك
من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع
لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان
كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا
فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد
وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره

قصدا

قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم
الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او
غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي الضمير
باعتبار الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك
اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضرب
ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول
الماضي وانما ابتدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا
والحروف اللواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل فهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي
اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم
والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان
القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان كل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبنوا تلك الامور علل

اي الثاني وهو المرفوع المنفصل والثالث اي المنصوب المتصل والرابع اي المنصوب المنفصل والخامس اي المجرور المتصل جارية مجرى الاول في هذه المذكورات

ومناسبات

ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقى
دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس
في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم
تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب
وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب والواحدة
الغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول
او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضمير لانهما تقلبان ياء في النصب والجر
والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس
عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير في عامله
والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير
الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون

والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان
وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف اي بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون
العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا
والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه الى الضمير
الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا
قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب
وانما قال من هي له لا لمن هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما
هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت
قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي

مسند اليه

٦٣

مسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه مسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا ولا لكان واخلافي
صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم
هم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا
لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل
والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان اي احد الضميرين
اعرف من الاخر احترازا عما اذا استويا نحو اعطيتها ياها
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر
احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة
بايراده على خلاف الاصل وحكي سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهك فلك الخيار اي الاختيار في ضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان
كان متصلا او نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد او بالفصل بالمتصل وكذا الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي ان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن بما قدمته فهو اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما
على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن
بما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر
المبتدا وجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه مشبه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن مختار الانفصال لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انا
الى آخرها نحو لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا
هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى
فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضماير قد يقع بعضها موضع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في
هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في

هذا المقام حرف جر فالكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على
لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير و
سيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا
لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر
ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في
المضارع لكن لا مطلقا بل حال كون المضارع عريا عن نون الاعراب
اي عن نون الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن ا
اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها
ان لعدم مانع في ذاتها وحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن و
قد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو
كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما

وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط لفصله ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فاوقع
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا و
غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا
لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا
مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ
المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو والرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال قبل
الكلام ويقع مقيدا من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير
غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مؤنثا لتحصيل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية

فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله
يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم تحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا ان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم
خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم على الجملة مفسرا بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا او منفصلا واذا كان
متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فاذا كان عامله
معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم
مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
فى صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد وبلا دليل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما و
بعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ مع
ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك
الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اي الاسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب
الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع لكل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه
حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي
اي الاسماء الاشارة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اي وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر انما قدم ليكون الضمير
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله
هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيدا مع لكل واحد منهما بحال
خبر له ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه
قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحد تا قيل
هي الاصل في لغات المونث الواحد لانها لم يختلف منها الا هي وذي
وقيل هي الاصل لكونها بازاء المذكر فينبغي ان تناسبها وقيل هما اصلان
وللقول لاصالتهما قدمتا على سائرها الغير عينهما وتي بقلب الالف
ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي
بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المونث تان في الرفع وتين بالنصب
والجر ولا مثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من
اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معرب
والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل
ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب

لوجود

لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا
اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي
اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهي ليس في الحقيقة
منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به
للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك يا زيد قائم وها ان زيدا
قائم ويتصل بها اي باخرها واواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسماء لم يمتنع ذلك مثل ضربتك بك وهي
اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة والاشتراك
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمونث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة
الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المونث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني
ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا او ذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذاكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك
البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اوليكن واولاكن واما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا

ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واو المتوسط
لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حال
كون هاتين الاخرتين مشددتين واولاك باللام اى هذه الكلمات
الاربع مثل ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان تجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واما تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك
بغير اللام فللمتوسط وما سواها للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
منه للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي
خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من
الاسماء الاشارة فقد تستعمل في المكان وغيره **الموصول** اى
الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم
لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما سواء كان جزء تميزا او لا يصير
جزءا تاما ان كان من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا
اولياً يحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما
اولياً الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج

اى خصوصة خاصة ذكرت للتاكيد لا يستعمل في غيره الا مجازا اى ان استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها عند البعض

وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا كليا لا يصير جزءا تاما متوسط

مثل اذ

٨٧

مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مع عايد اليه فحينئذ يجوز ان
يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من
ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد
ضمير له لا غيره اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر
والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او
ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها
في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن بمعناه فيمن يعقل

اول البيت فا آل اما الى وجدى

قوله ذو اما بمعنى الصاحب كما مر في اول الكتاب
واما بمعنى الذي وذو الطائية والفرق
بينهما ان الاول معرب بتغير بتغير
العوامل والثاني لا يتغير فتقول جاني
ذو قام ورايت ذو قام ومررت
بذو قام كذا في بعض شروح
المفصل م

ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى طي لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما
بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة
اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه باب الاخبار بالذي او ما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من
المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في
الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من
مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح
وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت
اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه
الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي اوقعت
المخبر عنه عن الضمير خبرا انتصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا
متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها
في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا

والمراد

ضربت زيدا الذي ضربته زيد ضربت الزيدين اللذان ضربهما الزيدان ضربت الزيدين الذين ضربهم الزيدون
ضربت هندا التي ضربتها هند ضربت الهندين اللتان ضربتهما الهندان ضربت الهندات اللواتي ضربتهن الهندات
ضربت زيدا الضاربه زيد ضربت الزيدين الضاربهما الزيدان ضربت الزيدين الضاربهم الزيدون

والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت
الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول ولا يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول وشرطان يكون الفعل
الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا تخبر باللام عن
زيد في ليس زيد منطلقا وشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا تخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها
اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه جبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان
تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير موصوفا او صفة بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذا امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق
القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق

مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها
لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان
وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيهما الاضافة الى المفرد التي هي من
خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها الحرف من جهة الاحتياج الى امر
غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر
في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهي مبني وبناء الموصوفة
لهذه فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته
اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي مرفوع على
انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان
ما بمعنى اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فانهم توهموا من مجموعهما
اي شيء وفي جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور

عبد الغفور

القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان تقع الضمير
الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها
اي لغير الكلمة الذي لامتناع تصدير الذي كالمثلة ام ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي
المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما
ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت
زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي شيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان اياما الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى

وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم
بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل معلة تشابهها لكونها
مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان
يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي
بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان
صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح الفصيح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي
ولم يقل ما كان اسما للامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد
مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد وعليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا
تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما
فعال [illegible] فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث
ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق

بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الآخرين مبني لمشابهته
اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي
والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني
لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا وفي استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا في فعال
علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات راء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف او سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان
الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه

تعريف التعجب انفعال النفس عند ادراك الامور [illegible]

حين كونها اصواتا ساذجة ولم تقع مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي
وحينئذ لا يقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يقصد المتنفس محاكاة به صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا الى اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان
تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية محضا والمراد بالاصوات ههنا ما
كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها
واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا
اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان

هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان
الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد
الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه
يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود ولان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
اخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان
يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى
الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي
في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط
شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف وغيره بنيا
اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر و

وحادي عشر واثنا او رد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه
وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكر فاذا
ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات كاحد عشر ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذ تمام من
احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس والا
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا
اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول على الفتح للتوسط المانع من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية

وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في
باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم ينقل بعض
الكنايات كما نقل بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به
مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها
في الاصل ذا من اسماء الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم
عين له السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح
البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما
بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن
الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم واحد مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط
ثم نبهته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف
ثم كم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن
جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفردا لانها لما كانت للعدد و

حصلت العلوم عشرين سنة وكنت عشقة تحقيقا وكنت عشرة [illegible]

ـط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك
وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان
العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن
كثرة صريحا ولما كان هذا النبس ... في التصريح بالكثرة جعل جمعية
مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اى في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا ساقال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها جر المميز
المضاف اليه كم الخبرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوزه
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة استفهامية او خبرية وكل منهما اى لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه
من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كل هذين النوعين وهي كم الاستفهامية والخبرية
اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما
بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده يكون
بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك

فان قلت مميز كم الاستفهامية منصوب سابقا قبل ... مجرور اما قبل ...

اما على جواز دخول من على مميز كم الاستفهامية

الاشتغال اذا استعمل بعن يكون بمعنى الاعراض اذا استعمل بالباء يكون بمعنى التوجه

كم كلمه‌سنك بعدنده كلن مصدر ايسه كم مفعول مطلق اولور ظرف ايسه مفعول فيه اولور بو ايكسنك غيرى ايسه مفعول به اولور اغنى كم

انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة
ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان
بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان
لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه
الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان
او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر
او مضاف بان كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع
مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام واما عند غير سيبويه
فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا

نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال العامل الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه تاتي تلك
الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين و
انى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين تاتي
فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا تاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا تاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وبه سولا
الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم
ينجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء قال
الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا
كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك
واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية
ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت

كائن

كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم
عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلثة اوجه هكذا في اكثر من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم
احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه
اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا السبق بمسبوق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاولى فهي
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او بهذا خلقة لسهولة نسبتها
الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها
لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب
لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالتها طرفي ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته
وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من
عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز ان كم مرة او كم حلبة على

التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة
توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذكره
واضح **وقد يحذف** تمييز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل
كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت فيه قرينة دالة على المحذوف
فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه
سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء و
مالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة
او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف** اي الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند سماعه
العرب مع التنوين نحو ربت بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه

فلما

فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف
الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في
هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب
قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح
الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن
الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس لا غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى
جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء
اما ترى حيث سهيل طالعا نجيب فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول
ترى اي اما ترى مكان سهيل طالع اكوة نجما يضيء كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة و
المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي
وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة في اضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى

ويروى بالماء الحميم ساغ لي الشراب اذا سهل دخوله في الحلق ويقال اغتص بالشيء اذا نشبت في الحلق و الفرات الماء البارد يكسر العطش والحميم قد يطلق على البارد والحار والمراد هنا الثاني وقصته انه قتل قريب لهذا الرجل فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم وانشد البيت مفهوم التحادي

اي من حيث اللفظ لا من حيث المعنى متقدما ومتاخرا ومعنى من قبل ومن بعد لان من زائدة رح

المضاف اليه منويا رح الاضافة

الى المضاف اليه كما في حالة البناء

واعلم ان كلمة غير اذا وقعت بعد ليس ففي اعرابه الحكى مذهبان مذهب المبرد ومحله النصب على انه خبر ليس والاسم مستتر فيه ففي قولنا زيد يعلم النحو ليس غير تقديره ليس معلومه غير النحو والرفع عند الزجاج اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه لعبد القادر

فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجملة فكان المضاف اليه محذوف رح

سهيل نجم معروف وترى من رؤية البصر فيقتضي مفعولا واحدا وهو اما طالعا ونجما بدل منه ووصف يضيء وساطعا صفتا نجما وحيث ظرف ترى واما نجما وطالعا حال من سهيل وساطعا ونجما يضيء وصفا نجما والمعنى ان انت ويقول لاحد اما ترى في مكان سهيل حال كونه طالعا نجما يضيء كالشهاب والاستشهاد انه اضيف حيث الى مفرد لانه اقيم لفظ مكان مقام حيث

يقال الله حسبي وعلى امنها الصورة ويقال الله حسبي وعلى

الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانتا
زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضى وذلك
لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى
الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد تستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الجبل
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط فهو يترتب مضمون
جملة على اخرى لتضمنه حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى
لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل
ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر
مفاجاة من قولهم فجئته مجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف
الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه فاما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب للتحقيق انها للعطف من جهة
المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه

فان قلت ما بال حيث واذ واذا واشالها
مبنية مع انها مذكورة بتمامها قلت انها وان
اضيفت الى الجمل التى بعدها الا ان اضافتها
ليست بظاهرة لانها مضافة فى الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف

قوله وهو عامل لا يظهر اى الفعل
اعنى فاجات عامل لا يظهر لما فى اذا
من قوة الدلالة عليه ويدل على ذلك
معه لكن خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو
كان العامل خرجت لفسد المعنى كذا
ذكره المصنف فى شرح المفصل وايضا
يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء
وهو باطل وما ذكرنا ان العامل معنى المفاجات
فهو مذهب [illegible] العامل هو فعل المفاجات مقدر

مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والاكثر ان اذا ظرفية بل ظرفيته للمفعول
محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد
يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها على ما مر
فى حيث او لكونه وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى
فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ
زيد قائم والعلة فى مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فيهما للمكان استفهاما
وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف
الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس
اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا و
منها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال الشئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار
مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال
هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس
اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان

بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي
حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا
لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي
اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي
هذان اليومان فهما وان لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم
عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين اذ لا تبا
فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعين المقصود
بكونه معرفة وانما كان التعين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع زمان مدة زمان
الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بانه حال كونه
متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه
شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك
او الفعل نحو خرجت مذ ذهبت او ان اي او ان ما كتب على هذه
الصورة متقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او
ما خرجت مذ ان ذهب او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك

اي حين تقدير زمان مضاف

فان كان الفعل ماضيا نحو مذ قام زيد او منذ زيد قام فهو بمعنى اول المدة وان كان مضارعا نحو مذ يكتب زيد او منذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو بمعنى جميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو بمعنى اول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي لانه اذ يختص بالماضي وهو مركب منه قال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم كون يقوم مقام وحذف زمان مضاف على ما بين في تقرير مذهب جمهور العلم بين رح

قوله فيقدر اه اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدها زمان مضاف اليه ليكون المعنى مبنيا عليه

المذ زمان

هذا على مذهب البصريين رح

الا مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهما اي كل واحد من
مذ ومنذ اسمين مبتدأ او هما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة
لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه
انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان
لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الآن يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما
يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى
زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة وفي خاصة
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف
عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغير ذلك ومنها قط
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد يخفف
تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او
المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه
خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان

العلام الزجاج

اي لفظا ان كان المضاف اليه مفردا او تقديرا ان كان جملة رح

الغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس يقال اتيته غدوة رح

سحرة بالضم نصف ليله بكرة اولان وقت بوكه اعلى ديمه...

بكرة وعشية رح

العتمة من صلوة المغرب الى العتمة رح

الماضي المنفي ووقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لا
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه ووقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع
المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز الاعراب
ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء
منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد
وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة
نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في شيء
ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة

ستة

ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما
اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته و
معهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم بهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية
مبهم لا يتضح وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما كليا لان
التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ وهو جواب سوال مقدر

في لبس من ابرامصبام في اسفر بدل من اللام ولا بعد يا دخلية
فصار آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به
معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والى وليس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف
المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا
او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو آحاد المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع

لشي

٩٩

لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي غير متناول ولا بوضع واحد ليخرج
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع التباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له
وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث
هو كذلك فبقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد
الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة في الاشياء هي
المعدودات واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا
سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها

موضوع لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم
هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة
مرة واخرى فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين و
هكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان من هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين
حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة
مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة
واثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس و
تقول ثلثة الى عشرة بالتاء للجماعة المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو
ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة واثنتا عشرة في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة

الى احدى

فالمسئلة جنسية دلالة ايدر
بالمسئلة عددية دلالة ايدر

والمراد بالاصول الاسماء التي يبرد بها باقي الاسماء اما بالتثنية او بالجمع او بالتركيب او بالعطف

١٠١

الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة
عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه في المؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من
الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المؤنث والمذكر من غير فرق وهي عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الى عقد آخر احد و
عشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث وبما غير الواحد
والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ
ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على

اثنان ح

الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والالف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صيغة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسر كما في قولك جاءني القاض اذا حذف الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فخفف بزيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي رحمه الله ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة

والحاصل ان تركيب الاحاد مع العشرات في عشرين واخواتها كتركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر صاحب سنة

فروع ج

المراد من التمييز
تمييز المائة لا الثلثة نحو ثلثمائة رجل

الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سنصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة المستثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا للسعة بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف والمائة لم يقل وجمعهما كما قال

قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم يتوجه ان ... قول المصنف وكان قياسها مئات او مئين غير مستقيم ... القياس مئات لا غير

انما قال في صورة الجمع المذكر السالم ولم يقل في صورة الجمع المؤنث السالم لانه اختلف في ان مئين ... هو ملحق ... الجمع ... ابدل الياء الاخيرة نونا

وتشبيها لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة
رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا
رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منهما اختير في مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت
بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ
النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص وانت تريد
الرجال اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز
فلا يورد الواحد مع مميز كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين
بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد
والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكرهما
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما
اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنين فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز
الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى
يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية
في مميز ساير الآحاد ينبغي ان يعتبر فيهما ما يقرب الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز

اى بجو

اى بجوهر حروفه المصورة بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حروف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن
ذكر الواحد على حدته واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدته
فاختاروا الحوق العلامة التي هي اخف على عين ذكرهما ولا شك ان رجلان ا
اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز
النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكره باسم العدد به فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدته وتقول في المفرد المصوغ من المتعدد
اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير
ذلك المفرد عددا انقص عنه بواحد الثاني في المذكر فقول الثاني معقول
القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون
معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس
قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير الى
لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات يتعسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله
اي مرتبته من المتعدد ومن غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى
التصيير والحاكم لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما
الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث

فالثالث في الثاني والثالث والرابع الى العاشر

فتقول في المونث الثانية والثلثة والرابعة الى العاشرة وكذا في
جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين
في المركب للمونث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين
لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل
في الاول اي في المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد
من المتعدد وباعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى
عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد
على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي
واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الاول اي الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمونث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير
والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف

المونث وجودي المونث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا
اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقية كامراة وناقة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغيره
الرباعي في المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها في المونثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم
ملتبس بخلاف المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامة اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي و
تي وهي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمونث مثل هي وانت وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم
بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بخلاف المونث
الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود
علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا
للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه فاذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا
ومضمرا فبالتاء اي فيكون ذلك الفعل ملتبسا بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح
لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه

کی باشد و کی باشد و کی باشد کی من باشم وی باشد و می باشد و نی من که لب وی بوسم وی که لب می
من مست زروی بودم او مست ز می

لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اوليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض الشارحين الضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي او ضمير المونث
اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني
من هذه الثلث عدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا
فصل لكان احسن استيعابا لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل
ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وعدمه فتقول حضرت القاضي امراة
وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا
كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت
به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع التباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاءوا وان غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده
مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو
جاء الرجال وجاءت الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون
جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير
فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير
النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالحيوت
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن
اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون

المونث

المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيه اي حقه فاجرى مجرى المونث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
او الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق
اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقه الا الاسعيدي في التعريف الاعلى مثل مسلم من سلمان و
مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل
الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين
وفتحة النون ليدل ذلك الملحوق واللاحق وحده او مع الملحوق ولا
باس باشتماله على لحوق النون وعدم ولانه لحوقها على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال ان
هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اي مع المفرد مثله في العدد يعني الواحد حال
كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله
تحت جنس الموضوع له بوضع الواحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا
يجوز تثنية الاسم باعتبارين معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما
الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم

فان قلت هذا اشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر
فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة فيأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي
بكر رضي الله عنه يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد
الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان
كان مجهول الاصل ولم يمل كالوانه بالمسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال انه

ذلك

ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي و
ان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء
متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن
اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة او للتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو
علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان
حمرى بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء
اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان
المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في

الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن الاصلية فمثالهما حمراء قرار فتبقى في الصورتين كما في قراء وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فمثالهما
حمراء حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في رداء رداءان بالهمزة او رداوان بالواو و
لكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما
ماوقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من الاصلي ياء وهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل
الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها و
الاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيبقى قيان وحذفت تاء التانيث التي
قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه
وقيل خصي والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل
استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل
وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل
الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي الحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال

على واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار
في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو
والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والياء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات في
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانهما وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر و
بعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء
الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة فاذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس
بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما
خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان قبيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قيل وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا حجر في التزام كون الكلم اسم جمع
ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء
الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة وانما اسم جنس مثل او جمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد جمع اسد
وهو اي المجموع نوعان مصحح ومكسر فالمصحح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم

ما قبلها في حالة الرفع او يا مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون
عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة
ثقل الواو والضمة لم يبدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان مع
الى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر
في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
ولا كثرة في الواحد قيل بثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض
كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده
يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي حذفت اليا
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة اليا الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت اليا لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة اليا
لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان
آخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في
حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان
كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه فمذكر علم
يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه و
انما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه
الكل كاعين او اثنان كالمراة او واحد نحو الحوج على صيغة اسم الفاعل لم يجمع

هذا الجمع

بهذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة
فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع
من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنتفي صورة علامة التا
التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي اربعة شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة
افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكاين ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل
احمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو
في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لان فيه التاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب
ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر و

وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون
الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها عن الشذوذ ومنها سنين
وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل
ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره
اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان
مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن
اي المفرد مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط جمعيته ان
لا يكون مجردا عن تاء التأنيث مثل حائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على الجملة
قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب
وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة الخ
بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو مسموع كالسموات والكائنات وذلك
لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة اللازمة
به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير

المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث الذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتبارا كفلك
كمام وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة الى عشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير
نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عداه ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم
الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم
يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع
بعد مشتق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاه وويحاله مما لم يشتق الفعل
منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من
الثلاثي سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اي غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني

اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا
باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون المصدر مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في
المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى
المصدر والى الفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فان اريد نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعله غير ماخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل وشبهي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل اي
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل
ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا

في فاعل

قوله ولا شبهة جواب سوال اورده فاضل الهندي حيث كتب عنده قوله ولا يضمر فيه ان لا يضمر ... المستتر فيه بخلاف البارز نحو ضربي زيدا الضعيف ... علمه

في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا حذف من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم
تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من
فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام الفعل به اي لذات ما قام
به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما
والعلم قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه
به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل
فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن

اسم التفضيل

قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا ا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم
التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن مع الوضع كما علمت فليس اسم
التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على
هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ
اسم الفاعل فيما حصره وجعلهم احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي
الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقائل وبائع واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على
هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كاحسن ونصاب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم
يكن فيما قبل آخر المضارع كسرة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع
في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات

الى المفعول المطلق

الا ظرف الزمان والمكان

كذلك

كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه
ملتبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة
بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم
من ان يكون تحقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط بمعناه وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى
فيه جهة الفعلية من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم و
وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو

قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل يستوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
لانه فعل فى الحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى صيغة اخرى يخرجه
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اى مثل اسم الفاعل فى العمل والاشتراط باشتراط عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى
هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت
بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة قائم مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا فى العمل والمشروط بعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من
حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و
الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون
المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا
كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف بخفيفا مفعول له
للحذف اى تجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة بها كقراءة من قرا والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تع لذائقو العذاب بالنصب بحذفها

[illegible]

ضعيف

ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم
المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما
من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
واعتذار اقامة من مقام ما على ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع يخرج ما عدا المحدود كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى
المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على
صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وبفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب
والرفع والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله وان كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع بما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن
او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى و
تجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز
عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الآن رحم بضم الحاء اى صار الرحمة طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم

مبحث اسم المفعول

فان ايضا ... بمعنى الفعل ... فى نفس الآن

الا فى شيئين احدهما جواز العطف على محل المجرور فى اسم
الفاعل بخلاف اسم المفعول لكونه احط رتبة من
اسم الفاعل والثانى ان اسم المفعول بمعنى
الفعل المجهول واسم الفاعل بمعنى الفعل المعروف
منه

طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو غير ان اسم الفاعل من
الثلاثى المجرد فلا تجى صيغة من صيغها على هذا الوزن مقطعا على حسب السماع
اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفة
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها صفة مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان
الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم
مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او
مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من
ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد
منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة و
مجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الستة الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول

المعرفة

المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى
والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها الى
تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الـ
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصودة ذكرها لتوضيح اقسامها باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه تا
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما
غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان
مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها اى مسائل الصفة المشبهة
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما
قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة

او تحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او يحذفهما معاً ولا خفة فيه يوجد منها او تابعيهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهٍ او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في
صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه وتقبيح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذين اجازوها بلا قبح نظروا الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر
التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسماً ما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك الاقسام البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره و
الحسن وجهاً وحسن وجهاً وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه و
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا وما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة

مثل ظهوره

مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
معمولها وجمعه والّا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير
الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث انت الصفة بتانيث
الموصوف تقول هند حسنة وجهاً او حسنة وجهٍ وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف مثنية مثل الزيدان حسنا وجه والزيدان الحسنان
وجهاً وتجمع ايضاً الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنوا وجه
وحسنون وجهاً واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضاً الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرتفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويخفضانهما
تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا
كانا متعديين لا تجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
واذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فاصل ذلك الفعل

والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او
ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على
الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد
لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلث
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد
كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زائده
او ممتزجا فيهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل
على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل
الناس فان الافضل اشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب
وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان

لاحد

لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل
هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى
مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين
الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن
هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلده اخوه ذات ليلة
اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فهذه شبابه من حمق
ابن هبنقة فانه يقتضي بجواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور
قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل
ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه وقياسه اي
القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه
لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن
هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل
واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي
استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من
ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا الا انه يشار باللام الى معين

بتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد
قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر
حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه
اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لا
عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني
معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا

تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما
سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول اي
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته بما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو
الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي يستعمل بمن منكر ومذكر لا غير اي لا غير المنكر والمذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر لما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا
يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بعزته الاستثناء وانما

حتى المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك في فعل دال على الفعل
الناصب له قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل فيكون
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن
معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل با
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر
اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي بغير ذلك الاول فيكون مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان
او حال عن المستتر او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مع
مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان
يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له
مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك

المسبب

المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحاده بالذات
ليتوجه عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن الكحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في
الاسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان
يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل فيعمل عمله
وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال
بمعنى حسن وكذا الحال افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وبهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا تسلط
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين الرجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابا بها مقام
المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي
عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن و
توجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن
في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
في الزيادة على شيء ما يساويه مع الزيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزيادة ايضا فيحصل من
جميع ذلك ان احسن بمعنى كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك

كمال الوضوح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من
زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل و
المفضل عليه في المثال المذكور بالكحل متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه متخالفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف
المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل و
المفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد با
جنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الا
جنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل با
لحقيقة في معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من انه
اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه سواء الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارات المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما فرغ من مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى

ترتيب

ترتيب غير ترتيبه ونستعمل هذا التركيب الى ما اشتهر سيبويه ونستشهد به في
اثبات هذه المسئلة ونطبق بعض هذه الصورة عليه وذلك ان تقول بعبارة
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام
منه في عين زيد فهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفي بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان ذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على
نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان
اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد ولما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا
ليس في عين احد غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل
ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من المفضل مع
مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا لقول الشاعر و
انما ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدا المماثلة وترك
موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره في مقابلة
قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع

واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب
الابل والثانية من أبى اوى كانتحيه من حيى وحى وهو المكث
والثانى وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ارى اما من رؤية
البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى السباع حال
منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول كوادى السباع مفعوله الثانى
وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو فى
ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فى به متعلق باقل و
المجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيانا تائية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول مسند الى ضميره واديا والمعنى واديا اقل به
ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما وقى مصدرية وساريا الى
ركبها ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف فى كل
وقت الا فى وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على وادى منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى
اخوف من وادى السباع فى كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
ركبها ساريا سائرا اياه بالليل فنجا من الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منهم بوادى السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع و
لما قسم المصنف الكلمة الى الاقسام الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اى
كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون

المعنى

المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها كاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى فيكون المراد بكون المعنى فى
نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس
الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى
فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما هو معنى حرفى وهو الة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم
عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة لوجود
الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
للتقريب الماضى الى الحال وللتقليل الفعل او لتحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق
الا فى الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثانى على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهى عنه كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق
تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل

اى الاعم من المطابقى والتضمنى لكنه فى جانب التضمنى لا المطابقى

على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بماله فاعل في الصفات استغنيت عنها لما يلحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال من تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي
فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الا
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا
ينتقض منعه الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضرب مبني على الفتح خبر مبتدا
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن
الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع متحركات على الولاء فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة
اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا

المضارع

بحث المضارع

المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد نأتيت اي حال كونه
باحد حروف اتين في اوله او زايدة يعني الحروف التي تجمعها كلمة نأتيت
وجه المشابهة انه انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا
بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالعطف على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم تخصص باحد
معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث
الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غايبا او
ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد
المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم
يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج مفتوحة فيما سواه اي فيما سوى الذي ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها يلزم وقوعه على كلمة اخرى حقيقة ولان نون الجمع المؤنث في
المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمثل بينها نون جمع المؤنث في الماضي
فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص
به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربين وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب
المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب وان يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون
في حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب
فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها و
المضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في
حال الجزم لان الجزم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم

يرم

قوله وعند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف فهو مستغن عن التعريف

قوله فالصحيح منه الا من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث عصام الدين

بحث ارتفاع المضارع

يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف
لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
سواء يكون العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي
ضارب او مررت برجل يضرب اي ضارب او رايت رجلا يضرب اي ضاربا
وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه
انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايم
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين و
واقع موقع الاسم لان يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجي في باب افعال المقاربة وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال
الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في
اي شي وقال سيبويه انه حرف براسه واذن وقيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اذ الظرفية فتنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام
الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوارة
يمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو

بحث انتصاب المضارع

رزني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او
نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فا
فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معه فان التي تنصب
به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تقوموا
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى
الظن نحو ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم بمعنى اليقين هي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم و
ان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها وجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التعيين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا
مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي معنى التابيد وحتى يا اذن الانتهاء واذن
التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب لانها لضعفها لا
يقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا
كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في
الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك

لمن تحدثك

لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد
ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدا وتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار الى بيانهما
فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فا
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي تنصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او
الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبلها وهما واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى واستقبال ما بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل بالفعل الذي دخله حتى الحال بمعنى زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في
هذا الموضع حكاية عن الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فكيف

حكيت

هذه العبارة وحكيها في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في
هذه العبارة مرفوعا فبقيت على ما كانت عليه وحكيته ففي زمان الحكاية
يكون مرفوعا اذ لا يكن ح بتقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف الابتداء اي لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف
الابتداء ان يبتدا بها كلام مستانفا لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فترفع اي ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم
اي ومن اجل ان هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع
اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت
حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانها
لانها لما كانت حرف ابتداء يقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت
حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا استينافا مقطوعا عن وقوع
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري حتى ادخلها فان
معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار
حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف
بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية

تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على
كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينصب بها المضارع بعدها
بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل واقتضاء الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي
ما كان صفته تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعقد تقدم الاشياء
او في معناه من النفي المستعمل جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو
ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض
نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا الاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي
تا سورة الفرقان

اول الآية وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الاسواق الخ

ون ياهامان ابن لي صرحا

او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب ما بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل محمد مجرور بالى والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي والحروف العاطفة مطلقا سواء كان من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كان منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني قيام زيد وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فتشتم ليس من الحروف المذكورة وتقدير

ان

ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو عطف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق في جريانه في ثم ايضا وبر دعليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهاران مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحرف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اي اظهاران مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان كراهة اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تحذف في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو



قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا
ايها اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع وكذلك لم يذكرها وتجزم اي المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعملة في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي وتجزم المضارع بكلم
المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من
الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين
ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى
واما الجزم مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية
تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي
موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله
بلم اي وتجزم المضارع بان المقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمراره الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اي تختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب

اي بجواز حذف الفعل

ومن لما يضرب

١٢٦

ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا
في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا
النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
النهي ضدها اي لا للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك
الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا
او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول
سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء
فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية
شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الاول سببا
حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر بينهما نسبة يصح بها ان
يوردهما في صورة السبب والمسبب او الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا
ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا بالمكارم الاخلاق يعني انه
بمكانة يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان
اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه
يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني

اي بين سبب الفعل الاول ومسبب الفعل الثاني

ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لبعد اي لم
يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فيستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد لخروج
عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان
كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان اثرت
في تغيير المعنى خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من
وجه وان لم يكن فو با نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حج اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني ... وعلى كل

تقديره لانا نترك الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة الفاء واما
جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او
بلن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وتجي اذا التي للمفاجاة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واما اشتراط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اداة الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني
اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد سببية
اي سببية ما تقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما خص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب
يترتب عليه فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء لها يقدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بالسلم

نحو قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء
وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها واذا قصد تلك
السببية يقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فيقال
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا
يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت
ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم
يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب فيمن
قرا مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي
بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال
مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر لما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في
اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المص
في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او
متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه
يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر

عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان
الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في
الجزم بالعكس يعني يصير الارساء علة للمزاولة
كان في اسلم تدخل الجنة فتامل

وانما هذا امتنع لا تكفر تدخل النار

عمهين اي متحيرين ومترددين

في الحقيقة

في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضية للاعراب
انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم مضارع المجزوم في اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
من المجزوم اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم باللام مقدرا فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن
وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل
على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن
حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة
دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل
بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي
اذا قيل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء
كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم من الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن
من حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم
مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين

في المتكلم الواحد لا بهمزة وصل مفتوحة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة
او على حذف مضاف اي فعل فاعل الفعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بما الموصولة
الفعل الذي لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية وسواء حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من
التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج
من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا
ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بما اخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انقطع واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تفعل ونحو هل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من
اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي
قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل
منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه
ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وقول وابدل واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي
شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة

غريب وطننده آبرو اولان
كذا تكر اللفظ غريب
الى المعنى

١٢٧

فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضمة في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وكذلك
اي مثل الباب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب ماضي المجهول
من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات
الثلث اذ جرى فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم لانه ليس
ذلك فيهما مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير و
اقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان
تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج و
فتح ما قبل اخره طلبا للخفة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار
ويقام لتحرك حركتها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل

الى غير الفاعل والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف المكان والزمان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه
وان كان له تعلق بواحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه
مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى
اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى او الى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق
عليه وهو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر
وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما
هي بواسطة استعمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن
والافعال التي من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة

للظن

تعقل هو

وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل تكتفي فيها القوة العقلية

للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا فاضلا فقولك علمت لبيان ان الاخبار ناشئ
بهذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انه العلم واذا قلت
ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو
الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها
هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص
الافعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها و
سبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل
ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة و
لا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول على ان يكون
الذين فاعلا الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما
في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا ويقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى و
قد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا

فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز
الالغاء اي ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير بن
لاستقلال الجزئين في الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى
جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على
تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسط بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب
زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا
جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها
او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا
كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي

الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج
لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل
معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا
ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
متغايرين

بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا كخلاف
ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني و
عدمتني لانهما نقيض وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى
البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما و
مفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر وبعد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وبعضها اي بعض
افعال القلوب عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاولى
وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا يتعدى الى مفعولين
وانما قيد بذلك لئلا يتوهم للتخصيص بالبعض لان لكل واحد منها معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته
اي اخذته مكانا له وهو والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفته
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معنى آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجد في جده ووجدت موجدة ووجدا

وجدا

وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي التعمدة فيما وضعت
له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة
لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلت التقرير المذكور عمدة في الموضوع له
في الافعال الناقصة لا تماما لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له في
الافعال الناقصة الى جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا
شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له
والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في
قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع
الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة
فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة
اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ
بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد نقل

١٢

كثير من الافعال الخاصة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اى تصير عشرة تامة ومثل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء
فى قولهم ما جاءت حاجتك بالنصب ناقصة خبرها اسمها وحاجتك خبرها اما ان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة
ونحوها اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والمعنى
اى ما جاءت يحتوا اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة فى قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح
قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذى استعملها العرب
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال بمعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى اخرج وافاد معناه الذى هو
الانتقال اعطى الخبر وهو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى
لشبهه بالمفعول من حيث توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون
ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان
الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من
قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر
بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

فراخا بيوضها فلان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير
الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة و
المقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهى التى وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا
اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصين
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو
صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى
نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل
ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح و
امسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بها وقاتها اى بالاوقات التى يدل عليها بموادها لا
بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد سرورا واضحى زيد خزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى
هذا القياس فى المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او
اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او
الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بهما

فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره فاذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وهو بمعنى صار نحو ظل زيد
غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين نحو
ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا ولكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلها
عن الافعال الثلثة السابقة واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى او عاد زيد
من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان
الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والحق بها اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن
البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح
اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما
انفك اي انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل
سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرا
اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته
من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان
النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار القابلية
والصلاحية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها

استمرار

استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما
بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثمه اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد
جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يتصل بما
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
لها الى وجود الكلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة
مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ
ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز
التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار
عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط ينبغي

او فانه يجب التأخير للبس
لعدم ظهور الاعراب

ان يقيد بمثل قولك اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة من جانبهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان ما هو للنفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم يختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع البعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز رعاية للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم لقسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزم له فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو

ذلك

ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل بسبب علم المتكلم ذلك الدنو بحصوله ووجوده في المستقبل فكاد في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله للفاعل او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصديق لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فيما يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم اى عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو

مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب شبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب
وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول واستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما
فهي بهذه الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان
ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج
في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما سكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان من الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فيما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر
لعلمك بانه اشرف على الحصول للفاعل في الحال فما عليه اسم محض كما هو الاصل
وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها
بعسى كما يحذف ان عن خبر عسى تشبيها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى

اوله
ربع عفا الدهر طوعا فانمحى

ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل واحد منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة
الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى ومن حب مية يبرح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره
تخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على
انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على
ثبوت الذبح بعد انتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة
وذو الرمة في تسليمه تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن
شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما
يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى
الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى



وقد عرفت وجه القدح فيما هو في ما تمسكه عليها والثالث لست وسنوها وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ونوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى
اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء
طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع
وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها مضارعا
بغير ان تقول طفق زيد او كرب او اخذ يفعل وجعل يقول وقال الله
تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي
اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى
على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي
بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا لكنه ينتقض بنحو قاتله الله
من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض
الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب حيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب
اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب ما افعله والاخرى منهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به
بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين

والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه

فلا يتغير

فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث الى بعض النسخ وهي اي افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا ينبنيان اي فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا
منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا ينبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد
شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء
صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل
لا يمتنع بنائهما منه وبمصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم
المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير
الفعل منهما وانما قيد بالتقديم لئلا يكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد ... التعجب جرتا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال
وقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم
الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد ... ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق و
اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء

بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سببه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه
المضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم بمعنى صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل
لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان
مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في الفعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
لا احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اما
لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كالحج ففيه اي الفعل ضمير هو فاعله
اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه
الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون فيه تنبيه افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع انشاء مدح او ذم لا ما يدل على مدح او ذم فلم
يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما
في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين ويطرد في لغة بني تميم في فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احداها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهي الاصل والثانية باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة

باسكان

اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء و
اسكان العين قال سيبويه فكان عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام اي للعهد
الذهني وهي لو اجد غير معين في الابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد
او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا هو ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا
بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال ابو الفراء
على هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله ابداء الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه
بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او
الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد
نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة
الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير
المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو
مثل نعم الرجل زيد في هذا المثال اما مبتدا وجملة نعم الرجل مقدما عليه
خبره واما خبر مبتدا المحذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني

شرط صحيح. وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال زيدون وبئست المرأة هند و
بئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات وتجوز ان
يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها
الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد
الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير
مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل
قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من
حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اى هذا الفعل فاولا تغير
اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه ولا يثنى ولا يجمع ولا يونث او ذالان
المخصوص مثنى او جمعا او مونثا لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا الا
المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا
او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية و
الجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا
وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة

هند

هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية
وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجى الا بعد تمام المدح
والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على
معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى
لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اى ولاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته
للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بالفعل اى ايصاله فان
معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال ومعناه اى معنى الفعل
وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والجار مع المجرور والظرف وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر
وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها
اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى تقدر
بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التى تليها تكون
حروفا واسماء والثلثة البواقى تكون حروفا وافعالا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية و
المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

قوله ان برحبها بالضم مصدر رحب على وزن
كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا فى
القاموس

قال معنى من مثلا ابتداء مخصوص
اى ابتداء البصرة مثلا ومتعلقه
الابتداء المطلق فالمقيد مستلزم
للمطلق

كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عم

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجي من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجي من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزايدة بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في كلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في بيان كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في بيان كونها لانتهاء الغاية به للتنبيه على التفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع

وقد تجي للسببية لقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة اي بسببها يجب شاة للفقراء

النخل

لان مجرورها يجب ان يكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه والمضمر لا يمكن ان يكون جزءا من الشيء ...

كقوله فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد

١٣٨

النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بشيء كما تري مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي الاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بهذا والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر ففي حروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال از يد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد بقائم بزيادة في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او يكون خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ومنها نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزايدة نحو قوله تعالى ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم الخبرية وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح

وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف
الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت
فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني
الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في الغالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
لقيته وتدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا
او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة
فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان
لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير
السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك

لافعلن

لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير
السؤال مختصة باسم الله من اسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب
القسم وهو الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي
في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله
لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو با
بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه
لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي وتتلقى
اي تجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا في
للام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد تحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم
السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل
قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين

ومذ ومنذ لهما ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور ...
اسمان مضافان ... والصحيح انهما ظرفان ... من ان كان الزمان
ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا او بمعنى من والى جميعا ان كان معدودا
نحو ما رأيته مذ يوم الخميس او مذ يومنا او عامنا او مذ ثلثة ايام
مغني اللبيب

الصور بين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا تجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لتجاوز شيء
وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى
ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو
اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن
وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب
يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافة وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل
في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز دخول ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر
فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما زمان الماضي فالمراد ان
مبتداء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت
فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فانه
معناه ان مبتداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد
الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير
اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى
بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل

هو ذلك

هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتداء زمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا و
حاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت هيهنا نحو جاءني
القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت يكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على
انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ جمع
الكثرة وهي ان وان وكان وليت ولكن ولعل اقوى حرفا لكونها للانشاء بخلاف
الاربعة الباقية لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر
انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد و
المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء ليتم
كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة
وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

بحث الحروف المشبهة

وقد اعلمت من قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

كان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي
تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الاصح اي على افصح اللغات مثل انما
زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وقد تدخل هذه الحروف حينئذ
اي حين يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مد
مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا
قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليهما في حكم المفرد ومن ثمه ومن لاجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي
في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد
القول او ما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه
قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل
مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا
وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا
الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لو التحضيضية عليه نحو لولا اني معاد لك زعمت اي لولا زعمت اني معاد لك
ولولا انك ضيغمتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو
فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح و

الكسر

والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان
كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه
عبد القفاء واللهازم مما وقع بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على
انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدا
محذوف الخبر اي اذا عبودية للقفاء واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفاء واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفاء واللهازم انه لئيم تخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما باراده ما فوق الواحد او باراده ما مع ما حولهما تغليبا وشبهه بالجر عطف
على اذا انه عبد القفاء اي مثل عبد القفاء ومثل شبهه وما وجد ذلك في بعض
من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصوفة
او موصوفة فكان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني
احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس
من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين
الفتح لان معناه اول اقوالي هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع
جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم الا في فائدتها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة

كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
فانّ في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع
ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح
فرض عدمها ويشترط في العطف على ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر
الخبر قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن
اسم انّ يكون العامل في رفعه انّ ومن حيث خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني انّ والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان انّ عندهم
لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوّزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل انّ في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا
يلزم المحذور المذكور ولكنّ في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا
يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى
الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل
ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل

اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد
دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا
لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها
بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها
يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا وقف
واختار والتقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وفي دخول اللام
في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن
لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول
الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وفي يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل لفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف
كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم
لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند
الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على
فعل من افعال المبتدا اي الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك يشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان
كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول

خلاف للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف قائل هذا البيت ولا نظير له فهو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين من الكلمة

واجيب عن الضعف بانه اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون

اوله
دعوت من القلب العميد على النوى
اي الفراق
العميد الكسير الضعيف

وبعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان في اصل الدخول على الفعل فانه مخفف
علية الكوفيون خالفوا البصريون في تجويز دخولها على غيره دواخلهما متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في مضمر شان
مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل
في المقدر بقاء ومع العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية وسواء دخلتا على المبتدا والخبر او غيرها اخل وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المظهر في السعة نحو قوله اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم
الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وبتنها اي المفتوحة المخففة
حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل وان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما
قدرا او قد نحو يعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولا يكون كالعوض عن

نون

نون المحذوف او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم ولئلا يلزم وقوع
النفي الا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق
بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من
حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية و
اما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه
على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فرعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت
كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يكون غير مقدر
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في المخففة ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية با
لكاف الزائدة واصله لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة
ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري

سو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
وقد لا يكون نحو جاءني زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن
العمل لخروجها عن المشابهة وشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه
ما نهما يجوز ان اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا
اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما للعطف
الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود وجوز ما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان
ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه قائما كائنا على صفة القيام
فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكهما بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا فالكسائي يقول معناه اي ليت ايام
الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من
الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
سو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد
السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه
يعني انه واقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان

وكذا

آخره فاخبره بما فعل المشيب

٤٠٦

ذلك الرجل ابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلثة بالياء ولعل
مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذه الحروف العاطفة في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المغيرة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان مما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل
التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان
ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط به ونهايا غير فصيح واما فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اي
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع ههنا ان الحكم
لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منها
الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير
مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي حتى
بحسب ما تقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او
ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه

غير فصيح لان تجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودال انتهاء الفعل اليه
على شموله لجميع اجزاء الكل اليه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد مشاركتهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك وبهذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي لجزء الاخير يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة الاستعمال فيكون العاطفة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى
للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا
لان الحاجة في الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العطف واكثر في الوجود من الحاجة في المجاور
هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما
ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام بين هذه
الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك
الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او
كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم

مستفاد

مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
ويليه المستوى الاخر تلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اى لاجل ان ام المتصلة يليها
احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام
عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت
ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على
المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة
ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى
الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف
ههنا لا يخلو من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اى من اجل ان ام بعينه كان
جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون
نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما
اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو من سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف
والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى
بل هي شاة

ان القطيعة التي ارادها لا بل وهي جملة خبرية فلما علمت انهما ليستا بابل اعرفت عن
سنن الاخبار ثم شككت في انها شاة او شئ آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي
بل اهي شاة واما الاستفهام نحو كما تقول ازيد عندك ام عندك عمرو اي بل اعندك
عمرو وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما لا يلزم
قبل المعطوف لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شئ على آخر باما يلزم
ان يتقدم المعطوف عليه اولا باما ثم يعطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شئ على
آخر باو يجوز ان يتقدم المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو
جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع
قبل المعطوف عليه وانها يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم
ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب من الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفته وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد
اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما
معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هٰهنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وحكم المجي فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاء عمرو فحكم
المجي فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجي ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد وبهذا اعرض عنه بكلمة بل وما بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف وذهب
بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم السكوت وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه

للمعطوف

للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجي منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها
حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد
قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتبين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان
وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا و
هيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام
زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هٰهنا نعم لكان كفرا فان معناه لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم هٰهنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي و
قد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد أليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا او يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبهذا بلى مختصة بايجاب النفي يعني

حروف التنبيه

تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو
بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي
الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء
على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد والى
اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي
لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف
ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي
ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي وربي اي والله اي ولعمري واجل
وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للمخبر كقولك اجل او جير او ان
للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي اما قد اتى او لم يات وقد جاء ان تصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى
حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف لما ذكر
المصنف من كونها تصديقا للمخبر وحروف الزيادة اي المسميات بهذا الاسم هذه الحروف وانما
تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا
انها لا فائدة لها اصلا فان لها فائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد
النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادتها اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو
انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد

ثمّ

اوله
ويوم توافينا بوجه مقسم

ثمّ وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو اياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من
البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت وقيل ما فيهما نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد مع ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت
زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد وانت حل والسر
في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به حيث يستغنى عن القسم فيستر ذلك في صورة نفي
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر
حور الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها وفي التفسير اي معنى
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول
تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول هو في معناه
كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه
شيئا هو [illegible] ودال على ان ائت تفسير للمفعول المقدر في كتبت وقوله تعالى ما قلت لهم

بيان تقرر الظرف

الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول
وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر
لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما
هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كانت قليلا كما وقع
في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها
وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو
اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا
حروف التخصيص هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع
الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي
بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها
في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد
سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من
معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي المثبت التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلوة



الصلوة وفي غيرها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد عن ناصب او جازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد
نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري
بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في
قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره
في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار كونها مستعملة في
مواضع الاستعمال لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لا لاثبات بل دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ارضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن
منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد
الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى
فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة
ببل وبالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع

واقس لكان واو من كان باد خال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وحرف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك ان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني اكرامك ايضا فيه وكذلك لو للمضي على الدوام
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي وقد
وقع مني ايضا ضربك فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها
موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم
انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم وهو الاستعمال لو بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المصنف رحمه الله ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور
ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا

يستلزم

يستلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزم ان اي ان ولو الفعل
لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم واحد وانتم مرفوعان بانهما
فاعلان لفعلين محذوفين تفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا
مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي من اجل لزوم الفعل
بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل
بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال
لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من
مفسر وان تكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل عنه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي
لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فهو شيء فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم
ليكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي

نقطا او ان لم تاتنی مثال معنی لاکرمنک وان توسط ای القسم بین اجزاء الکلام
بتقدیم الشرط علیه او غیره ای تقدم غیر الشرط جاز ان یعتبر القسم وان یلغی
الشرط وان یلغی القسم ویعتبر الشرط ویحتمل ان یکون المعنی جاز ان یعتبر الشرط ویلغی
القسم وان یلغی الشرط ویعتبر القسم کقولک انا والله ان تاتنی اتک فعلی المعنی الاول هذا
مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز الغاء القسم فیکون باعتبار التقدیم وجواز کلیهما نشرا
علی غیر ترتیب اللف وعلی المعنی الثانی هذا مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز اعتبار
الشرط فیکون النشر باعتبار التقدیم علی غیر ترتیب اللف وباعتبار جواز
اعتبار الشرط علی ترتیبه وان اتیتنی والله لاتینک وانما اورد فی هذا المثال الشرط
بصیغة الماضی بخلاف المثال الاول اشارة الی اشتراط المعنی فی الشرط فی صورة اعتبار
القسم علی تقدیر توسط کاشتراط علی تقدیر التقدیم فعلی المعنی الاول هذا مثال لتقدیم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جمیعا نشر علی ترتیب اللف وعلی
المعنی الثانی مثال لتقدیم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول علی ترتیب
اللف وبالاعتبار الثانی علی غیر ترتیبه وکل من المثالین یصح من حیث المعنی الثانی اختلاف
بین اعتباریه بخلاف المعنی الاول فالحمل علیه اولی وعلی تقدیر الحمل علیه وان کان رعایة کون
النشر علی ترتیب اللف یقتضی المثال الثانی علی الاول لکنه اراد اتصال المثال بالممثل بقدر
الامکان علی تقدیر تقدم اللفین علی نشرهما من حیث مثالاهما وتقدیر القسم کاللفظ
ای کالمتلفظ به او مقدرة کالملفوظ فی صدر الکلام فیلزم فی الشرط الذی بعده المضی
وکان الجواب للقسم نحو قوله تعالی لئن اخرجوا لا یخرجون ای والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض فلا یخرجون جواب القسم فانه لو کان جزاء الشرط لکان الجزم بحذف النون اولی
ای لا یخرجوا وکذا قوله تعالی ان اطعتموهم انکم لمشرکون ای والله ان اطعتموهم انکم
لمشرکون فالشرط ماض وانکم لمشرکون جواب القسم فانه لو کان جزاء الشرط یلزم الاتیان
بالفاء لان الجملة الاسمیة الواقعة جزاء تجب فیها الفاء واما للتفصیل ای تفصیل ما اجمله
المتکلم فی الذکر نحو قولک جاءنی اخوتک اما زید فاکرمته واما عمرو فاهنته واما بشر [illegible]

او ما

١٥٠

او ما اجمله فی الذهن ویکون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت کلمة اما فی
من غیر ان یتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فی اوائل الکتب ومتی کانت لتفصیل المجمل وجب
تکرارها وقد یکتفی بذکر قسم واحد حیث یکون المذکور ضد الغیر المذکور لدلالة احد
الضدین علی الآخر کقوله تعالی فاما الذین فی قلوبهم زیغ فیتبعون ما تشابه فانه
ما یقابل اما المذکورة ههنا غیر مذکور لکنه مقدر یعنی واما الذین لیس فی قلوبهم زیغ
فیتبعون المحکمات ویردون الیها المتشابهات والحکم بان کلمة اما للشرط یقتضی
لزوم الفاء فی جوابها وبسببه الاول للثانی والتزم حذف فعلها الذی هو الشرط
وعوض بینهما ای بین اما وبین فائها الواقعة فی جزائها جزء مما فی حیزها ای حیز
فائها او حیز اما لان حیز الفاء ایضا حیزها سواء کان ذلک الجزء مبتدأ نحو اما زید فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما یوم الجمعة فزید منطلق مطلقا ای تعویضا مطلقا
ای غیر مقید بحال تجویز تقدیم ذلک الجزء علی الفاء وعدم تجویزه وهذا مذهب سیبویه
فجعل سیبویه لاما خاصیة جواز التقدیم لما یمتنع تقدیمه مطلقا وقیل القایل المبرد
هو ای ما وقع بینها وبین فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا ای معمولیة مطلقة
غیر مقیدة بحال تجویز التقدیم وعدمه مثل اما یوم الجمعة فزید منطلق فان تقدیره
علی المذهب الاول مهما یکن من شیء فزید منطلق یوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذی هو
یکن من شیء واقیم اما مقام مهما ووسط یوم الجمعة بین اما وفائها لئلا یلزم توالی
حرفی الشرط والجزاء فصار اما یوم الجمعة فزید منطلق کما تری واما علی المذهب الثانی
فتقدیره مهما یکن من شیء یوم الجمعة فزید منطلق فیوم الجمعة معمول لفعل الشرط فصار
اما یوم الجمعة فزید منطلق فهذا القایل لم یجعل لاما خاصیة جواز التقدیم اصلا وقیل
القایل المازنی ان کان ما یتوسط بین اما وفائها جائز التقدیم علی الفاء مع قطع
النظر عن الفاء کالمثال المذکور فمن قبیل القسم الاول وهو ان یکون المتوسط جزء
الجزاء قدم علی الفاء والا وان لم یکن جائز التقدیم مع قطع النظر عن الفاء
بل انضم الیها مانع آخر مثل اما یوم الجمعة فان زیدا منطلق فان ما فی حیز ان لا

زیغ میل یعنی [illegible] وهو من الباب الثانی

قوله فجعل بمعنی صیر المقتضی مفعولین قوله جواز التقدیم مفعول اول وقوله خاصیة مفعول ثان قدم علی الاول وقوله لما یمتنع تقدیمه متعلق بخاصیة وقوله لاما مفعول له ای صیر سیبویه جواز التقدیم خاصیة لما یمتنع تقدیمه لاجل اما

فلما حذف فعل الشرط

لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وسواء يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل مميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لاما فوقه رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف الفعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل
المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع
كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس
الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك
تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم

تلحق

تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا لما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان
اصل الاسم الاعراب والفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بنائه
بالحقيقة وبحركة تلك على اعرابها ولينته لانها كالحرف الاخير مما يلحقان به فان
كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وعدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاثبات
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي
جمع المذكر والمؤنث نحو مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية
الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من
غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر
منها والفائدة في هذه الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا
المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا
فسمي به نون الشيء اي النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح نون ساكنة
اي بذاتها فلا تغير بالحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون
من ولدن ولم يكن واخواتها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي آخر الكلمة
فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها انما قال تتبع حركة
الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل
شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة هي

الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الاواخر الحروف فلم يشمل اواخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا لينفصل
التعريف نحو يا رجل انطلق فان المراد تبعيتها وكثير الاواخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما
في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في احمد و
ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فالتنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته
علما لشخص تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى
الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق
بعض اي فوق بعض ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو
ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في الجمع المذكر السالم لم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها
التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس
تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة
لانه معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك التحسين يحصل بسبب حسن

الغناء

الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف في الكلمات
الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشهد به اصوات الغناء لان محل
التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يختل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركة
مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة
وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد
الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل
المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن
الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى
عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن

حال كونه في

بين العلمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظاً بحذف
التنوين من موصوفه وخطاً بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوف انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو
خبراً عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكر الا ان الالف حذف من غيرها فانها لا تحذف حيثما
كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة
ساكنة لانها جنبية والاصح البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع
غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع
المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما تشبيهها فيهما بنون التثنية
تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو
ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي
نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد لتقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت
لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم
من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته وفي قوله مثبت اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي
نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي في الشرط المؤكد بما فانه لما اكدوا الحرف
قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل النون التاكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة

لالتقاء

لالتقاء الساكنين ان لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة في كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون
المشددة وما قبلها فيما عداه اي فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة فظاهر
ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في
التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء منه فيقول في المثنى
اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما
اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية
وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النون ان حكمها
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا وواحد المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة
بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح

ماقبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا المفتوح
ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن
اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل اى
فالنون كالكلمة المتصلة ويبقي بها الف التثنية تقول اغزوانّ وارميانّ
واخشيانّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه
اى ومن اجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال هل تريان هذا مثال لغير البارز الذي كان
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع
والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم وهذا مثال ما فيه ضمير بارز
يضم لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لم ترى الناس
هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا
على ترين اى ومن ثمه قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها ما هو مع
غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى
لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت
النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل
عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حركوا التنوين
فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما تدخل الفعل عن مرتبة ما تدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت
به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل
المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي ثم وقفت اغزن واغزن بحذف

كالمنفصل وبعضها ما هو مع غير
الضمير البارز صح

الواو

الواو واليا فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل و
المخففة ليست بلازمة فجعل اللازم منزلة بابقاء اثره على ما
ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب
الفا كقولك في اضربنّ اضربا تشبيها
بالتنوين فان التنوين اذا انفتح
ما قبلها تقلب الفا واذا انضم
والكسر تحذف نحو اجب
خيرا او صابح
خير دوا ختم
لي بخير

قد وقع الفراغ من التحرير في اواخر شهر رجب المرجب
في بلدة سيوهس وقت قرائتي هذا الكتاب الجميل
بعون الله الجليل سنة ثمان وثلثين والفي

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعل بنا منا نتبعه شرا وبالخير وجعل نوايات
نقابها حقيقة كانت او نقلية في مواقع الندامة منقلبة بالف ذات عبوديتك
على نهج الهفات وصل على من كلمة شفاعته في خواتم الفضلاء كافية وعن
مفرة انتقام الجهال الشافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة جنة
قد استراح من محمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض
عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت تمت الكتاب

لغز

سرينا من ضحى غسقا بليل على فرس تنابكر عشاء
وثادث ادنب من ماء وطين وثادت وثادلها غبار
وصدنا من فلاة حمار وحش اكلنا اللحم وانفلت الحمار

ومن يرجوا من الدنيا وفاء كمن يرجو من السم شفاء
ومن يرجو من البخل وفاء كمن يرجو من الظلم ضياء

تمت

ان الوفاء من النساء عدم
وصفاهن على الرجال قدم
لا تامنوا مكر النساء ابدا
كما قال الله ان كيدهن عظيم



جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله طلنش طاح وغادر شبلا ونشبا
رجل مات ترك ابنا مالا
فقال عليه السلام النشب للشبل قبعطا
اى جميعا

من مكان على
ونصرناه من القوم الذين كذبوا باياتنا
اى على القوم الذين كذبوا

ومكان في
فاذا خلقوا من الارض اى في الارض

ومكان على
ولا تجهروا له بالقول
اى ولا تجهروا له على القول

ومكان من
هو يقبل التوبة عن عباده اى من عباده

ومكان عند
اقم الصلوة لدلوك الشمس اى عند دلوك

مع مكان على
اسلمت مع سليمان
اى على سليمان

ومكان بعد
اطعمهم من جوع
بعد قحط وجوع

ومكان عن
حدث بنى فلان
من فلان اى عن

ومكان من
يشرب بها عباد
الله اى يشرب
منها

ومكان بعد
لتركبن طبقا عن
طبق اى طبقا بعد
طبق

على مكان عن
وما من دابة في الارض
الا على الله رزقها اى عن
الله رزقها

ومكان بعد
فان مع العسر يسرا
اى بعد العسر

ومكان الواو
فاجتنبوا الرجس من
الاوثان اى والاوثان

الباء مكان مع
فسبح بحمد ربك اى مع
حمد ربك

ومكان اللام
ما خلقناهم الا
بالحق اى للحق

اللام مكان الى
بان ربك اوحى لها
اى اوحى اليها

ومكان عند
ولهم على ذنب اى
عندى ذنب

بعد مكان مع
والارض بعد
ذلك دحيها اى
مع ذلك

ومكان الباء
يحفظونه من امر الله
اى بامر الله

ومكان عن
بعذاب واقع
اى عن عذاب
واقع

عن مكان الباء
ما ينطق عن
الهوى اى بالهوى

ومكان في
من ديارهم لاول
الحشر اى في اول
الحشر

ومكان من
اذا اكتالوا على
الناس اى من الناس

الى مكان مع
الى اموالكم
اى مع

فالحد اللفظي هو ما انبا عن الشئ بلفظ اظهر
عند السامع من اللفظ المسئول مرادف له
كقولنا العقار الخمر والغضنفر الاسد لمن يكون
الخمر والاسد عنده اظهر من العقار والغضنفر
والحد الاسمي هو ما انبا عن الشئ بلازم له يختص به كقولنا
الانسان ضاحك منتصب القامة عريض الاظفار
بادي البشرة والحد الحقيقي فهو ما انبا عن
ماهية الشئ وحقيقته كقولك الانسان
جسم نام حساس متحرك بالارادة
ناطق نقل من منار الانوار جامع الاسرار

العوامل جمع عامل للعاملة لان موصوفه اسم فالاسم مذكر لا يعقل فيقال اسم عامل اسمان
عاملان اسماء عاملات فان قيل الفعل والحرف من العامل مع ان الوجه المذكور
لهما غير صالح لهما قلت ان الفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي وهو
الاسم والحرف متعلق بالفعل ومعنى الفعل ~~...~~
وجاريهما الى الاسم والله اعلم

كالرحمن فان اللام مع الراء مدغم ومدغم فيه مع انهما حرفان في اللفظ والكتابة
واما ما قيل من ان الرحمن خماسي في اللفظ ورباعي في الكتابة نظرا الى لفظ
رحمن بدون الالف فليس بشئ لانه لا يوافق المتن مع انه لم يكن فيه
ادغام وكذا مثال الادغام عبد الرحيم

ولو قال المص بدل قوله كالرحمن كالرجل لكان سالما من التوهم

ص
وتستحب عندنا الابراد بالظهر في الصيف لقوله عليه السلام
اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
ط
وتستحب تعجيل المغرب كنا نصلي المغرب مع النبي عليه السلام
فينصرف احدنا وانه ليبصر مواقع نبله وعن ابن عمر رضى الله عنه
انه اخرها حتى بدا نجم فاعتق رقبة ط
لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر

اسماء الافعال

قيل لم يوجد لهم وقع في التركيب الاكونه محل من الاعراب الابرى ان صاحب لباب
الاعراب ذكر انهم قد اختلف في اسماء الافعال فقال بعضهم لا محل لها من الاعراب اصلا
وقال بعضهم محلها الرفع بالابتداء ولم يحتج الى الخبر لقيام فاعلها مقام الخبر في اقائم زيد لكن
هذا غير ملايم لما قيل من ان المبتدا منحصر في القسمين انها ليست مسندا اليه كما حققه قدس سره
من ان هذه الاسماء لا يجوز ان يقع مخبرا عنها وليست بصفة واقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام ابو ورضي نكتة من سيد

قال الفاضل الشهير بركلي محمد چلبي في شرحه على مختصر الكافية المسمى بامتحان الاذكياء للامام
البيضاوي رحمهما الله ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد فاعل لزم وقد يقدر قد او
في بعض المواضع والاول اولى لاستلزام الثاني حذفا وزيادة انتهى اقول قد خفي على
بعض الناظرين في هذا المقام عطف او في قول الشارح او في بعض المواضع على اي شيء
من الكلام فتشتت كل وجهة لا تصيب المرام فها انا ابينه بعون العليم العلام فقوله او في بعض
المواضع معطوف على قد الواقع شرحا باعتبار اخذ من الاخذين فيهما ان يحمل قد في
وقد يقدر اما على الظرفية فيكون قد الشرح نايب فاعل يقدر والنحوي على هذا المنوال
واحيانا يقدر قد واما على الاسمية فيكون قد الشرح بيانا للنايب فاعل يقدر
وهو الضمير المستكن تحته الراجع الى قد في قوله وقد يقدر والمعنى على هذا النمط لفظ قد يقدر
اي قد فيحتاج الى قيد يستفاد منه التقليل فقدر الشارح في بعض المواضع قلت
ولو قدر رحمه الله مكانه قليلا ونحوه لكان ادل على المراد واخصر كما لا يخفى فتامل في
العطف الترديدي وقع بين ان يقال في شرحه وقد يقدر قد وبين ان يقال وقد يقدر
في بعض المواضع والاول اولى لاستلزام الثاني زيادة لفظ قد في محل الاضمار مع ان تقديم
على قوله يقدر يفيد الحصر وليس ههنا ذلك كما هو ظاهر وحذف لفظ في بعض المواضع
ايضا فزاد ما لم يلزم فحذف ما لا بد منه ولا يقال فالصواب ان يقال والاول صواب
لا اولى لانا نقول انه اراد ان الثاني بقيد المرام وان كان بينهما فرق بين من غير كلام
فلينقض تاما لواحد

وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربا فكأنما هو مقمر

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت

كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار في أطراف كبريت

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب

فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت جفوني أم من عبرتي كنت أشرب

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي

كأنما يبسم عن لؤلؤ منضد أو برد أو أقاح

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيم إلى انصراف الزائر

وصاعقة من نصله تنكفي بها على أرؤس الأقران خمس سحائب

هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا

فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال

الضاربين بكل أبيض مخذم والطاعنين مجامع الأضغان

إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج

تردى ثياب الموت حمرا فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

إذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجر

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والديم

إذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب الخال

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

[illegible] العيش الأحص ونزل المحبوب الأهوى فسقى الغضا والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي

لقوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدتين اى ركعتين

لقوله عليه السلام منع عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس
وبعد العصر حتى تغرب









زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه خادم

باب

تخل عن الدنيا عسى تحصل الاخرى وفي غير ذكر الله لا تشغل الفكرى

ومن كان ذا قلب عن الذكر غافل فذاك الذي ينسى وانى له الذكرى

غيره

باب

ولو انما بي من جوى وصبابة على جبل لم يدخل النار كافر

فاعمل لنفسك قبل الموت عن مهل فينفع الزهد والاحسان في العمل

غيره

مضى عمر الصبا لافي انشراح ولا عيشا يطيب مع الملاح

ولا في خدمة المولى تعالى ففيها كل انواع الفلاح

ان الرزق مقسوم وسو الظن لا ينفع فقير كل ذي حرص غني كل من يقنع

اني بليت باربع يرمينني بالنبل قد نصبوا اشواكا

ابليس والدنيا ونفسي والهوى من اين ارجو بينهن فكاكا

يا رب ساعدني بعفوك انني قد اصبحت لا ارجو لها سواكا

